مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٤١

الثلاثاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غاسري
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/805)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بيان تقدير لوزير خارجية بيرو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالوزير ميسا – كوادرا في الجلسة. إن من دواعي سروري البالغ أن أراه هنا وأهنئه بالنيابة عن زملائي على تعيينه وزيرا للخارجية في بيرو. فعلى الأقل هناك أمل للممثلين الدائمين – إذا ما أدوا مهامهم بشكل جيد جدا، أن يقدروا وأن يشرق الطريق أمامهم. فتعيينه إلهام لمعظم الممثلين الدائمين. وسنفتقده بكل تأكيد، ولكن لا بد من أنه يعلم أنه ستوكل إليه المزيد من المسؤوليات في عاصمة بلده، ليما.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/805)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/805، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): قبل خمسة عشر عاما، تم نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لدعم الاستقرار في البلد. واليوم، في اليوم الأخير من ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ومع الهايتيين أنفسهم، نطوي صفحة حفظ السلام في هايتي، لكننا لا نطوي صفحة دعم الأمم المتحدة لهايتي. وقد اتسم الجزء الذي يوشك على الانتهاء بنجاحات مشتركة مع شعب هايتي، والزلزال المأساوي والدروس المستفادة بشأن ما كان ينبغي علينا عمله بشكل أفضل. وفي هذا اليوم، يجب أن نفكر مليا في جميع الجوانب التي تعتبر الأساس الذي يمكننا من خلاله الدخول في المرحلة التالية من شراكة هايتي مع الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، يسرني أن يشارك سعادة السيد باتريك سان – هيلير، القائم بالأعمال في بعثة هايتي في الأمم المتحدة، ومعالي السيدة منى جول، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجلسة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

من المؤكد أن الوضع الحالي في هايتي يتيح لنا الكثير للتفكير فيه. فالبلد يواجه أزمة سياسية كبيرة تتشابك مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ويؤثر كل ذلك بدوره على البيئة الأمنية، الأمر الذي يغذي عدم الاستقرار السياسي – وهي دورة شهدتها البلاد عدة مرات. وأود أن أسلط الضوء على العناصر الرئيسية التالية وآخر التطورات في الأزمة.

وأول هذه العناصر هو الأداء المؤسسي. فلم تتلق حكومة الرئيس الرابعة تأكيدا في البرلمان، في أعقاب انقطاعين عنيفين لجلسات مجلس الشيوخ التي كان من المتوقع أن تقوم بذلك

في الشهر الماضي. وكانت مشاهد العنف السياسي في مجلس الشيوخ مؤسفة، وغياب جلسة متابعة لم يسمح بإجراء تصويت ديمقراطي لتحديد موقف مجلس الشيوخ. وبدون وجود حكومة مؤكدة من المجلس، تظل المهام الرئيسية، مثل تقديم الميزانية للسنة الحالية، متعثرة. ونظرا لأنه لا يمكن إجراء انتخابات تشريعية في حالة الجمود السياسي الحالي، فإن الساحة مهيأة لفراغ مؤسسي في بداية العام المقبل، عندما تنتهي ولاية أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل.

الجانب الثاني هو الحوار الوطني. إن دعوة الرئيس في ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى حوار وطني وإلى تشكيل حكومة وحدة تعتبرها المعارضة ”قليلة جدا، وجاءت بعد فوات الأوان“. وتطرح جماعات المعارضة قبول الرئيس لمبدأ مغادرته كشرط مسبق للحوار، مما لا يترك مجالا للتفاوض بشأن حكومة وحدة. وانعدام الثقة يجعل التوصل إلى حل توفيقي أمرا صعبا، إلا أن تشكيل مثل هذه الحكومة قد يوفر سبيلا للمضي قدما لإيجاد الحلول السياسية الدائمة التي تمس الحاجة إليها. ويبقى أن نرى ما إذا كان التعيين الرسمي من قبل الرئيس لرئيس الوزراء السابق إيفانز بول وستة شخصيات أخرى، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، للتواصل مع المعارضة سيهيئ مساحة أكبر لحل المشاكل والتقارب.

والجانب الثالث هو الأمن. فقد تدهورت الحالة الأمنية في الشهر الماضي، ويقوم زعماء المعارضة بتعبئة قطاعات كبيرة من السكان، غير الراضين عن قادتهم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد، في مظاهرات متجددة للمطالبة بالتغيير، بما في ذلك في الرئاسة. والبعض منهم على استعداد لاستخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية، بما في ذلك مهاجمة المؤسسات الوطنية وتدمير الممتلكات العامة والخاصة. وتشير التقديرات الأولية للبعثة إلى أن ما لا يقل عن ٣٠ شخصا قتلوا خلال الاحتجاجات بين ١٥ أيلول/سبتمبر و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بينهم ١٥ على يد أفراد الشرطة؛ وأصيب ٧١ شخصا بجروح. وارتفاع نبرة خطاب الكراهية واستخدام وسائط الإعلام للتحريض على العنف من الاتجاهات المقلقة. وفيما عدا مظاهرة أمام قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن هناك أي تهديدات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة أو المباني التابعة لها.

وتواجه الشرطة الوطنية الهايتية أول اختبار لها في إدارة الأمن بدون الدعم التشغيلي الدولي، بعد انتهاء عمليات وحدة الشرطة المشكلة الأخيرة في ٩ أيلول/سبتمبر. وكان أداؤها جيدا، لكن لا تزال هناك حاجة إلى الدعم الاستشاري المستمر من قبل الأمم المتحدة، وكذلك الدعم المادي من الشركاء الثنائيين، لتعزيز قدراتها التنفيذية والرقابة الداخلية وفي مجال حقوق الإنسان.

الجانب الرابع هو الحالة الإنسانية. يكافح سكان هايتي تحديات إضافية لأن حواجز الطرق وانعدام الأمن العام تشل الأنشطة العادية وتعيق العمليات الإنسانية. ويؤثر الوضع الحالي على حصول الفئات الأكثر ضعفا على الغذاء. كما تأثرت المستشفيات ودور الأيتام ووحدات الحماية المدنية وغيرها من خدمات الطوارئ بشدة، حيث تعمل بقدرات محدودة بسبب نقص الوقود والمياه المأمونة والأدوية وغيرها من الضروريات.

(تكلم بالفرنسية)

إن القدرة والمسؤولية لإنهاء الأزمة، التي تهدد بتقويض التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، تعود إلى الهايتيين من جميع الأطياف السياسية. والتزامهم بحسن نية بالحوار السياسي ونبذهم العنف والاستعداد للتوصل إلى حل وسط هو وحده الذي يمكن أن يمهد الطريق لإيجاد حلول للتصدي، من خلال الإصلاحات، لأعمق الجذور السياسية والمؤسسية لعدم الاستقرار المتكرر في هايتي.

وأثني على الجهود التي بذلتها حتى آخر يوم من البعثة، الممثلة الخاصة للأمين العام، هيلين لا ليم، وزملاؤها في البعثة

بغية مواصلة الحوار، بالتشاور مع الشركاء الدوليين، مع مجموعة واسعة من المحاورين من أجل تقديمهم إلى طاولة الحوار وتشجيع الحلول الهايتية للتحديات الراهنة. ويتعين مواصلة تلك الجهود في سياق التشكيل الجديد للأمم المتحدة في هايتي وما وراء حل الأزمة الراهنة. وسيكون ذلك ضروريا للمساعدة على تهيئة الظروف الملائمة لحوار طويل الأجل يمكن أن تنشأ منه رؤية وطنية للإصلاحات.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أيضا أن أُحيي تضحيات ١٨٨ من ذوي الخوذ الزرق – العسكريين والشرطة والمدنيين – الذين جادوا بأرواحهم في هايتي على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية. وأود أيضا أن أحيي ذكرى جميع ضحايا الزلزال المأساوي الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠، وترك بصماته على الجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

إن السياق الحالي ليس مثاليا لإنهاء ١٥ عاما من حفظ السلام في البلد. مع ذلك، يجب أن ننظر في كيفية إسهام حفظ السلام في التقدم المحرز في العديد من المجالات خلال تلك السنوات، كما يتضح من البيان الذي وزع على أعضاء المجلس. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون. والعمل المضطلع به لدعم تطوير الشرطة الوطنية الهايتية قد أدى إلى تغييرات هامة على أرض الواقع. وما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٩، انخفض المعدل السنوي لجرائم القتل العمد إلى النصف تقريبا – وهي نتيجة تعزى في جانب كبير منها إلى زيادة عدد وفعالية أفراد الشرطة الوطنية الهايتية. فقد ارتفع عدد أفرادها من ٥٠٠ ٢ عندما تم نشر بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤، إلى حوالي ٤٠٤ ١٥ اليوم – ١٠,٥ في المائة منهم نساء – مما ضاعف نسبة الشرطة إلى عدد السكان. واليوم، فإن جميع بلديات هايتي الـ١٤٥ لديها تواجد كامل للشرطة الوطنية الهايتية، مع ما مجموعه ٣٤٩ من المرافق الوظيفية للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك ١٧١ من مراكز الشرطة التي تم إنشاؤها أو تجديدها بفضل دعم الأمم المتحدة.

وهناك أيضا تحسينات في مجال العدالة. فقد صدرت تشريعات رئيسية منذ عام ٢٠٠٤، بما في ذلك بشأن وضع مدرسة القضاء والمجلس الأعلى للقضاء ومركز القضاة، والأخير يمهد الطريق لتعيين هيئة من القضاة، بمن فيهم النساء، مدعومة بجهود تدعمها الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، لا يزال اكتظاظ السجون مسألة معوقة، حيث يبلغ معدل الاحتجاز قبل المحاكمة ٦٥ في المائة، رغم انخفاضه من ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. ولكن من المشجع، على سبيل المثال، أنه في الولاية القضائية في بورت أو برنس، انخفض معدل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة بنسبة ١٤ في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وطوال ١٥ عاما، فإن المساعي الحميدة للأمين العام سعت إلى الإسهام باستمرار في تهدئة فترات عدم اليقين السياسي والتوتر. كما أثبتت برامج الحد من العنف المجتمعي أنها عنصر مهم في عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ومن خلال توفير فرص عمل قصيرة الأجل لأفراد العصابات السابقين والشباب المحرومين، أدى ذلك، على سبيل المثال، إلى بناء أكثر من ١٠٠ كيلومتر من القنوات وإعادة تأهيل وتحديد الغطاء النباتي لـ ٢٠٠ كيلومتر من الوديان.

والدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في مجال حقوق الإنسان قد عزز قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجبر الضحايا. إلا أن هذه الإنجازات لا تخفي حقيقة أن هايتي لا تزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي حين أن عملية حفظ السلام في هايتي قد فعلت الكثير لتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ لعمليات السياسية والديمقراطية، فلا

تزال هناك حاجة إلى المزيد من الحلول السياسية للتحديات السياسية الشاملة.

وتذكرنا الأزمة الناشئة هذه بجميع أبعادها بالترابط بين السلام والأمن والتنمية. ويجب أن يستند الاستقرار الدائم إلى التنمية المستدامة. وقد ثبتت تحديات تحويل ذلك المبدأ إلى ممارسة عملية في هايتي.

(تكلم بالفرنسية)

وفي ذلك السياق الصعب فإن إغلاق البعثة لا يعني أن الأمم المتحدة ستتخلى عن هايتي. بل سيؤدي ذلك إلى استمرار دعم الأمم المتحدة لهايتي بطريقة أخرى. وبناء على الإنجازات والدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي يسرتها الإصلاحات التي أجراها الأمين العام داخل المنظمة، فإن الانتقال من حفظ السلام يتيح فرصة لإعادة تركيز أولويات منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم المطلوب للشعب الهايتي في الوقت المناسب.

وأثناء ذلك التحول ستكيف قدرات الأمم المتحدة وفقا للاحتياجات في الميدان وسيضطلع المكتب المتكامل للأمم المتحدة في هايتي بالدور السياسي والمساعي الحميدة. ومن المتوقع أن يتم التركيز على الدفع بالحلول السياسية في حين يتولى الفريق القطري جميع أنشطة الدعم البرنامجية والتقنية. ولا يزال مبدأ الترابط بين السلام والأمن والتنمية يرشد جميع خططنا للانتقال، وذلك بوضع الأولويات المحددة للأمم المتحدة خلال الفترة المقبلة وتقديم الدعم المتكامل بغية تنفيذها. وبالمثل، فإن المؤشرات الجديدة التي طلبها المجلس والواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/805) تدل على توجه سياسي أقوى وتشمل أهدافا اجتماعية واقتصادية لا غنى عنها لاستقرار هايتي تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

(تكلم بالإنكليزية)

ونذكر اليوم أيضا الجوانب الصعبة من عمر البعثة وإرثها. ونذكر كذلك من تأثروا بها سلبا. ولا تعني نهاية حفظ السلام انتهاء عمل الأمم المتحدة في القضاء على الكوليرا ولا انتهاء جهودنا الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وما يتصل بها من حالات الأبوة.

ولا تزال مواصلة الجهود الرامية إلى دعم حكومة هايتي في منع عدوى الكوليرا والتخفيف من معاناة الشعب الهايتي من مجالات التركيز الرئيسية للأمم المتحدة بقيادة المبعوثة الخاص إلى هايتي، جوزيت شيران. وقد أدت تلك الجهود إلى إحراز تقدم هائل. وستعلن السيدة شيران عن النتائج التي تحققت ومتطلبات الإجراءات المتابعة في الأيام المقبلة.

وستواصل الأمم المتحدة أيضا التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وحالات الأبوة خلال فترة حفظ السلام وتقديم الدعم للضحايا وأسرهم. وسنواصل العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية في هايتي والدول الأعضاء الأخرى المعنية لضمان أن تظل حقوق الضحايا وكرامتهم في صميم جميع جهودنا.

(تكلم بالفرنسية)

وقد أُحرز تقدم كبير في هايتي على مدى الـ١٥ عاما الماضية ولكن لا تزال مكاسب الاستقرار هشة ولا بد من تعميق جذورها أكثر في الديمقراطية والتنمية. وسيشكل انطلاق عمليات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي غدا الالتزام المتجدد للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والرخاء في هايتي. وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع الشعب الهايتي على مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على التقدم المحرز وتعزيزه لتحقيق تطلعاته في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص لاكروا على إحاطته. وأود أن أرحب بصديقنا وزير الخارجية ميسا – كوادرا مرة أخرى في المجلس.

إن هذا اليوم تاريخي بالنسبة لهايتي والأمم المتحدة. ومع أن الوضع الراهن يسود في كثير من الظروف المعقدة إلا أن الأمر مختلف اليوم. فاليوم يصادف ذكرى انتقال بعثة حفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة بعد ١٥ عاما من الالتزام والتضحيات. ونعرب عن امتناننا للنساء والرجال الشجعان الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وكانت إسهاماتهم هامة للغاية في المساعدة على وضع هايتي على مسار الأمن والاستقرار. وننوه ونرحب أيضا بقيادة هيلين لا ليمي.

ويدل انتقال بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى بعثة سياسية خاصة على أنه بوسع الأمم المتحدة بل ينبغي لها تكييف وجودها لحفظ السلام على الظروف المتغيرة ودعم تقييماتها الخاصة. وبالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في هايتي أصبح الانتقال الناجح بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أكثر أهمية من أي وقت مضى. والولايات المتحدة على استعداد لدعم هايتي ومكتب الأمم المتحدة، والسيدة هيلين لا ليمي. وهو شعور أثق بأنه مشترك بين جميع أعضاء المجلس.

ونشيد بالتقدم المحرز أثناء عمل البعثة في هايتي، بما في ذلك توسيع نطاق حماية المواطنين الهايتيين بواسطة مؤسسات حقوق الإنسان في البلد وتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على تعميق شعورهم بالكرامة الإنسانية. ونحن مسرورون بصفة خاصة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، التي أصبحت الآن على استعداد لتحمل عبء هايتي في مجال الأمن الداخلي. وتستحق المهنية التي أبدتها في مواجهة بيئة أمنية مضطربة الثناء والتشجيع. ونشجع في إطار ذلك التطور المساءلة عن طريق إجراء التحقيقات والمحاكمات في الوقت المناسب في جميع الحالات التي استخدمت فيها القوة المفرطة.

وندرك أيضا النقص الشديد في الموارد التي تواجهها الشرطة الوطنية الهايتية. وندعو حكومة هايتي إلى توفير احتياجات تلك المؤسسة الهامة لتمكينها من العمل بطريقة فعالة. وعلاوة على إنفاذ القانون، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2019/805) ستكون هايتي بحاجة مستمرة إلى المساعدة في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك المجالات الخمسة التالية: تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وجعل الشرطة الوطنية الهايتية مهنية باستمرار، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز قطاع العدالة والحد من العنف، مع التركيز بوجه خاص على العنف الذي ترتكبه العصابات. ونتوقع أن يعمل مكتب الأمم المتحدة والحكومة معا صوب تحقيق تلك الأهداف.

وندعو حكومة هايتي بوجه عام إلى مواصلة الحوار السلمي المؤدي إلى تشكيل حكومة برلمانية قادرة على تعزيز سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد. وبالمثل، نحث أصحاب المصلحة السياسيين والاقتصاديين والمجتمع المدني في هايتي على العمل بطريقة سلمية في التصدي لأكثر التحديات الاقتصادية والاجتماعية إلحاحا التي تواجه البلد. ويجب علينا القول بوضوح تام أن حكومة هايتي هي التي تتحمل المسؤولية النهائية عن نجاح البعثة الجديدة. ويمثل ذلك تحديا جديدا غير أنه يتيح فرصة لتحقيق السلام والرخاء اللذين طال انتظارهما للشعب الهايتي. ونحث الحكومة على الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة والتعاون الشامل مع مكتب الأمم المتحدة تحقيقا لتلك الغاية.

وأخيرا، من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي بأسره، والدول الأعضاء، هايتي عن طريق الاستثمارات والتعاون الفعال على

أساس ثنائي. وإذ نقيم الشراكات مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، تستثمر الولايات المتحدة موارد اقتصادية وسياسية كبيرة في مستقبل أفضل لهايتي. ولا نزال أكبر المانحين الثنائيين إذ تعهدنا بتوفير مبلغ ٥,٢ بليون دولار لجهود الإغاثة الإنسانية والتعمير والمساعدة الإنمائية منذ عام ٢٠١٠. ونحث جميع الدول الأعضاء على زيادة الدعم المقدم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من الوسائل.

وقد بذلنا جهدا في ضمان انتقال بعثة حفظ السلام إلى شكل جديد. فهل لنا أن نواصل جهودنا إذ نسعى الآن وحكومة هايتي إلى تحويل البعثة السياسية الجديدة إلى تقدم ملموس في الوضع الإنساني لجميع الهايتيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بيرو.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، في توجيه أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونرحب بالمثل بسعادة السيدة مونا يول، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونثني على إدارة عمليات السلام لدعمها للاستقرار في هايتي على مدى أكثر من ١٥ عاما.

وتلتزم بيرو التزاما تاريخيا بأمن هايتي ورخائها. ففي غضون الـ١٣ عاما من وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي نشرنا ٢٤ وحدة عسكرية بما يقرب من ٦ ٠٠٠ فرد لدعم ذلك البلد الشقيق. ونرحب اليوم بالتقدم الذي مكننا من بلوغ هذه المرحلة والمضي قدما نحو بناء السلام. ويجب علينا الإقرار بأن ذلك الطريق لا يخلو من العقبات.

ويساورنا القلق إزاء نشوء أزمة متعددة الأبعاد في هايتي بالنظر إلى التوترات السياسية المعقدة وهشاشة المؤسسات والركود الاقتصادي، ما أدى إلى زيادة السخط الاجتماعي ووضع أمني معقّد. ونرى في ذلك الصدد أن من الضروري تشجيع الحوار البناء والوطني الشامل بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة بغية التصدي للأسباب الجذرية للأزمة. ويجب أن توجه تلك الجهود المصلحة العامة في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب وشرعيتها.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل إحراز التقدم في تحسين فرص الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحّب باعتماد الخطة الاستراتيجية للقطاع واعتماد قانون المساعدة القانونية، الأمر الذي ساعد على الحد من فترات الاحتجاز الطويلة قبل المحاكمة.

وندعو إلى اعتماد التشريعات المعيارية الحاسمة من أجل تعزيز سيادة القانون، مثل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقوانين المتعلقة بالميزانية والانتخابات. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نرحّب بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل الاستئناف المبكر للجدول الزمني للانتخابات.

ونحن على ثقة من تعزيز المؤسسات سيساعد على تسوية الوضع الأمني المتقلب، الذي يتميز بوجود العصابات والعنف السياسي. وفي هذا الصدد، يجب التنويه والإشادة بدور الشرطة الوطنية الهايتية وقدراتها التشغيلية المرتفعة من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي.

ومن أجل الحفاظ على هذا التقدم وتعزيز ثقة السكان به، من الضروري أن يستمر حصول الشرطة الوطنية الهايتية على الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها، فضلاً عن تعزيز آليات رصد حقوق الإنسان وتوفير التدريب الملائم، بما في ذلك بشأن العنف الجنسي. إن برنامجي البعثة للحد من العنف المجتمعي وإدارتها للأسلحة وتعاونها مع اللجنة الوطنية الهايتية

لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي أمور تسهم أيضاً في تحقيق هذا الهدف. ومن الأمور الأساسية في رأينا العمل مع المجتمعات المحلية، ولا سيما الشباب، لمعالجة الأسباب الجذرية لعنف العصابات.

والحالة الإنسانية هي مجال آخر يثير القلق بشكل مستمر، ولا سيما ضعف هايتي أمام الكوارث الطبيعية وخطر التعرض لانعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي هذا السياق، يكتسي الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي صبغة جوهرية، كما يتضح من النتائج الإيجابية للنهج الجديد لمكافحة الكوليرا.

وفي هذا الصدد، تؤيد بيرو الدور الذي من المقرر أن يضطلع به، ابتداء من الغد، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية بالتنسيق مع الفريق القطري. ونشدد على الحاجة إلى التعاون الوثيق مع الكيانات الأخرى التابعة للمنظومة، لا سيما الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع لمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونرحّب بالعملية الانتقالية الشاملة الجارية، بما في ذلك حلقة العمل الاستراتيجية التي عُقدت في بورت أو برنس، التي ساعدت على وضع الأهداف الجديدة للمكتب المتكامل، مع التوقع بأن تكون عناصر العمل الإنساني والسلام والأمن والتنمية متعاضدة وأن يعزز كل منها الآخر وأن تتيح استعراضا شاملا للحالة.

وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ السيدة لا ليم على تعيينها رئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ونعرب في الوقت نفسه عن تقديرنا لعملها واعترافنا به، وكذلك بعمل أسلافها على رأس بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لتفانيهم ومساهماتهم القيمة في السلام وتعزيز المؤسسات في هايتي.

وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية مواصلة العمل مع حكومة هايتي لتعزيز فهمها لتلك الأهداف وامتلاكها زمامها، في حين يجري تعديل دور الأمم المتحدة في هايتي وتقييم أفضل السبل لمواصلة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذا المسعى، تؤكد بيرو من جديد التزامها بالاستقرار والتنمية في هايتي. وسنواصل العمل معاً ومساعدة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فيما يبذلانه من جهود لتحقيق السلام الدائم في البلد.

(تكلم بالإسبانية)

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أصدق وأعمق امتناني لجميع زملائي السفراء وأفرقتهم بكاملها، الذين اعتمدت على دعمهم القيم في عملنا خلال مشاركتي في المجلس بصفتي الممثل الدائم لبيرو. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص وعميق امتناني للأمانة العامة وجميع موظفيها على دعمهم الذي أقدره أجلَّ تقدير، والذي لولاه لما كان عملنا في المجلس ممكناً. أشكركم مرة أخرى جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على كل الدعم. ويحدوني الأمل في أن نلتقي بالجميع قريباً في بيرو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ وزير خارجية بيرو على تعيينه وأتمنى له الخير في منصبه المقبل.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية المفصّلة عن التقدم المحرز والتطورات الأخيرة في هايتي. ونقدّر حضور سعادة السيدة مونا يول، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونرحّب بالسفير ميسا – كوادرا.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أملنا في أن تتيح لنا هذه الجلسة فرصة للتكاتف والتعهّد بالتزامات ثابتة بغية تحقيق هدف مشترك يتمثل في دعم السلطات الشرعية في جمهورية هايتي في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار الديمقراطي والتنمية. ونحن

على ثقة على وجه الخصوص بأننا سنمضي قدماً في التدابير الرامية إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية للسكان ودعم الإطار المؤسسي للبلد.

هذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤ التي لن يكون فيها لبعثات حفظ السلام وجود في هايتي. ونهنئ بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على عملها خلال سنوات انتشارها ونُثني على جهودها الرامية إلى كفالة نجاح العملية الانتقالية.

ويجب أن تحظى البعثة السياسية التي ستُنشر بتأييدنا الكامل وبالدعم والموارد، لكفالة وفائها بأهدافها ومساهمتها في تحقيق الاستقرار في جمهورية هايتي. وتقف هايتي عند منعطف حاسم اليوم وتحتاج دولة هايتي إلى مساعدتنا الجماعية من أجل المضي قدماً. وتظلّ التحديات المختلفة مثيرة للقلق، وهي تتراوح من تدهور الحالة الاقتصادية والأمن الغذائي إلى الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستويات العنف. يمكن لذلك كلّه أن يُخرج الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار عن مسارها.

ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار الأوضاع الأمنية وقدرة هايتي على ضمان الاستقرار على أراضيها؛ ومن هنا تأتي أهمية الجهود التي تبذل لتعزيز القدرة على الاستجابة لدى الشرطة الوطنية الهايتية من خلال زيادة عدد أفرادها، وتدريبها في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الشغب، وتوفير المعدات الملائمة لتمكينها من الحفاظ على النظام العام والتصدي للعنف الجماعي والعصابات.

ونحن متفائلون في هذا الصدد إزاء المبادرات من قبيل برنامج الحد من العنف المجتمعي، التي تم تنفيذها بنجاح. فذلك مثال على أثر تلك المبادرات في مجالات هامة مثل تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان على مستوى المجتمع المحلي. بيد أنه لا بد من معالجة المسائل الأساسية الأخرى لكي تُكلل هذه الجهود بالنجاح، مثل الحالة الاقتصادية التي لا تفتأ تزداد تعقيداً كل يوم.

وفي هذا الصدد، نشجع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الحياة العامة في هايتي على المشاركة دون تأخير في حوار شامل بحسن نية يعزز المؤسسات ويتغلب على المصالح الفردية ويفيد الشعب الهايتي بصورة تامة. وبالمثل، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى تلك الجهود ودعم المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتنمية.

ولا تزال الحالة الإنسانية هشة وتتأثر بالأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها في البلد، والتي تفاقمت بسبب الظواهر المناخية مثل الجفاف الذي أوهن قدرة أضعف الفئات على تلبية احتياجاتها الأساسية، مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية.

وبالنظر إلى التحديات القائمة، هناك حاجة إلى إجراء استعراض متعمق للاستراتيجيات المناسبة لمساعدة شعب هايتي، فضلاً عن التعاون الوثيق بين الحكومة وشركائها من أجل تحقيق الانتقال الناجح إلى مرحلة جديدة من حضور الأمم المتحدة في البلد.

ونود أن نختتم هذا البيان بمناشدة المجتمع الدولي الوقوف مع الشعب الهايتي ودعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه في البلد سعياً لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في هايتي.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بصديقنا القديم، وزير خارجية بيرو، معالي السيد غوستافو ميسا – كوادرا، في نيويورك. ولا بد لي من الإشارة إلى أنني واحد من أولئك الذين يشعرون بالفخر لرؤية أحد أفضل الممثلين في الأمم المتحدة يتبوأ منصبا أعلى. إنه لأمر يشرفنا، وأود مرة أخرى أن أهنئه على توليه مسؤوليته الرفيعة الجديدة.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والسفيرة مونا يول، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأرحب بهما في هذه القاعة.

لقد مر ١٥ عاما على بدء الأمم المتحدة لمهمتها لحفظ السلام في هايتي – ١٥ عاما من الكفاح والتوتر والخبرة والضحك والدموع. وتشاطر مئات من أفضل حفظة السلام في إندونيسيا العديد من اللحظات في تلك الفترة من خلال مشاركتهم في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. كما أسهمت العديد من البلدان الأخرى بقوات، وهو ما نشعر تجاهه بالامتنان العميق. ونود أن ننضم إلى السيد لاكروا في الإشادة بحفظة السلام البالغ عددهم ١٨٨ شخصا الذين جادوا بأرواحهم في الكفاح من أجل تحقيق السلام والأمن في هايتي على مدى الـ ١٥ عاما الماضية. وأُنجز الكثير من العمل، ولكن بطبيعة الحال، لا تزال هناك تحديات ينبغي التصدي لها. كما أود الإعراب عن تقديرنا للسيد لاكروا وأعضاء فريقه على إعداد الرسم البياني الممتاز الوارد في النشرة التي عممها على أعضاء المجلس، فهو يعلم أنني أحب الأرقام. وأرى أنه يبين بوضوح، في صفحة واحدة، ما حققته جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي، ليس في محاولة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية فحسب، بل أيضا في تعزيز سيادة القانون وما حققته، وهو الأهم بالنسبة لإندونيسيا ولنا جميعا في هذه القاعة، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو أمر تمس حاجة زملائنا الهايتيين إليه. ولذلك، أود أن أكرر الإعراب عن امتناني ويحدوني الأمل في أن يتكرر اتباع هذا النهج في جميع المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وأود أن أوجه انتباه المجلس للنقاط الثلاث التالية: أولا، أود أن أتكلم عن الاستقرار في هايتي. فإندونيسيا تشيد بالشرطة الوطنية الهايتية لما تبذله من جهود وما حققته من إنجازات في الحفاظ على السلام والاستقرار في هايتي. فعلى الرغم من جميع القيود، كانت هناك عمليات ناجحة أدت إلى إلقاء القبض على زعماء العصابات، فضلا عن انخفاض مستويات العنف المجتمعي. وتعاملت الشرطة مع احتجاجات واضطرابات في جميع أنحاء البلد وحققت تقدما مستمرا في المرحلة الثانية – مرحلة تقييم الخطة الاستراتيجية لتطويرها – بدعم من بعثة دعم نظام العدالة. وفي المستقبل، سيكون من المهم معالجة التحديات اللوجستية التي تواجه الشرطة الوطنية الهايتية. وينبغي معالجة مسألة نقص المعدات على وجه السرعة. فدور الشرطة الوطنية الهايتية في الحفاظ على القانون والنظام هو حجر الأساس لتعافي هايتي. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحاجة الملحة لتزويد الشرطة الوطنية الهايتية بما يلزم من الموارد وتجهيزها على نحو أفضل من أجل الوفاء بولايتها. فاحتياج الشرطة الشديد للمعدات أمر ملح. ولذلك، ثمة حاجة لأن يعمل المجتمع الدولي معا.

ثانيا، هناك حاجة إلى إجراء حوار وطني شامل. وقد عقدنا بالفعل الكثير من الاجتماعات بشأن مسألة التنمية في هايتي، بيد أن الواقع في الميدان لا يزال بعيدا كل البعد عما هو متوقع. فإجراء حوار شامل هو أجدى طريقة لوضع حد لهذه الانتكاسة وتحويلها إلى نهوض بالاستقرار السياسي في البلد. وتمر هايتي حاليا بمرحلة حرجة؛ وهي بحاجة إلى إجراء حوار وطني جامع وشامل وواسع النطاق. فالتحديات حقيقية. ويكتسي تطوير سيادة القانون وتنفيذه في هايتي قدرا كبيرا من الأهمية. ويجب أن تتخذ هايتي خطوات جريئة للشروع في معالجة هذه التحديات من خلال إجراء حوار وطني شامل على الفور.

ثالثا، أود أن أركز على وجود الأمم المتحدة في البلد. إن مهمة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي – والتي تختلف عن مهمة بعثة دعم نظام العدالة – تتمثل في مواصلة العمل الهام الذي اضطلعت به البعثة، وإن كان في شكل مختلف ولكن بنفس الجوهر. فلن يشتمل دور المكتب بوصفه بعثة سياسية خاصة على عنصر لحفظ السلام. ولذلك، لا بد أن تأخذ حكومة هايتي المبادرة وأن تمسك بزمام الأمور في مجال تعزيز السلام والاستقرار في البلد. كما نعتقد أن حكومة هايتي ستستفيد أيما استفادة من المساعدة التي يقدمها صندوق بناء

السلام الذي يتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم وتسريع الانتقال إلى وجود لأغراض غير حفظ السلام. ومن الواضح أن هايتي تشكل اختبارا حاسما لنجاح الأمم المتحدة في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام ثم التنمية المستدامة.

كما نود أن نوجه اهتمام المجلس إلى النقاط المرجعية الجديدة المحددة للمكتب المتكامل. ونعتقد أن الوفاء بتلك النقاط المرجعية ليس مسؤولية المكتب وحده، بل إنه مسؤولية كل من المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري حيث أنهما يعملان بوصفهما عوامل حافزة لإحداث تحسن في هايتي. وينبغي أن تمتلك هايتي حكومة وشعبا زمام الأمور بالكامل وأن تتحمل المسؤولية عن الوفاء بهذه النقاط المرجعية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أستشهد بمثل هايتي يقول ”Men anpil, chay pa lou“ ومعناه تقريبا أن ”كثرة الأيادي تخفف العبء“. وعلينا جميعا في المجتمع الدولي أن نمد الكثير من الأيادي للمساعدة في تخفيف العبء عن هايتي حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار والازدهار.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أنضم إلى الآخرين في التوجه الشكر لوكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته وأرحب بحضور وزير خارجية بيرو، السيد غوستافو ميسا – كوادرا، ونتمنى له كل النجاح في أداء مسؤولياته الجديدة.

بلغت العلاقة بين الأمم المتحدة وهايتي مرحلة هامة أخرى بتحويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر البعثة على ما اضطلعت به من أعمال خلال السنتين الماضيتين في ظروف اتسمت غالبا بالصعوبة بغية تعزيز سيادة القانون، لا سيما في قطاعات العدالة ونظام السجون ودعم الشرطة الوطنية الهايتية والنهوض بحقوق الإنسان. وجاءت هذه الجهود في أعقاب العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤، والذي واصلته جميع أفرقة بعثة دعم نظام العدالة بالتزام مستمر، وهو أمر ينبغي الإشادة به. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السيدة هيلين لا ليم لما اضطلعت به من عمل وأن أهنئها على تعيينها رئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل يوم أمس.

ولا بد أن نكون على بينة من خطورة الأزمة التي ما برحت هايتي تعاني منها منذ أكثر من عام. ويجسد تقرير الأمين العام (S/2019/805) بدقة الأبعاد الكثيرة لهذه الأزمة المقلقة. فلم تعد المؤسسات السياسية في البلد تقوم بوظائفها ويُعزى هذا بوجه خاص إلى عدم وجود حكومة فيما تواجه هايتي أزمة دستورية بعد تأجيل الانتخابات التشريعية. والعنف منتشر على نطاق واسع. والفساد متوطن. ويتضرر الهايتيون بشدة جراء الوضع الاقتصادي المتدهور ويطالبون بتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وفي ضوء هذه الحالة، تقع موجات من الاحتجاجات بشكل منتظم منذ أعمال الشغب التي اندلعت في تموز/يوليه ٢٠١٨، الأمر الذي أدى إلى مستويات غير مقبولة من العنف، وهو أمر ندينه بقوة.

إن حل الأزمة في أيدي الهايتيين أنفسهم، ولكن المجتمع الدولي يجب أن يواصل دعم هايتي على هذا الطريق الصعب، لا سيما من خلال عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ابتداء من يوم غد. وبالنظر إلى الصعوبات الهيكلية في هايتي، تعتقد فرنسا أن الحل يكمن في إجراء حوار وطني جامع بمشاركة جميع أصحاب الشأن في الوسط السياسي وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويقع على عاتق الرئيس جوفينيل موييز وضع تدابير لإجراء حوار حقيقي. وستتمثل الأولوية القصوى للممثلة الخاصة للأمين العام في الإسهام في هذه العملية من خلال مساعيها الحميدة. وفرنسا على استعداد لدعم هذا الحوار بالتعاون مع منظمات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، الذي سيتكلم المراقب عنه بعد قليل، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

كما ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أن يسدي المشورة إلى السلطات الهايتية في المجالات الرئيسية

الأخرى ليتسنى استعادة الاستقرار السياسي، بما في ذلك على صعيد الإعداد للانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان وتقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية. وسيضطلع المكتب بهذا العمل بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي ومع مراعاة الدروس التي استفادتها الأمم المتحدة من وجودها على أرض الواقع في هايتي لأكثر من ٢٥ عاما، ولا سيما من خلال الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، أرحب بحضور رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما يجب إيلاء أولوية عليا لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب وهي مسألة في صميم مطالب المحتجين. ومن خلال قيادة هذه المعركة، يمكن لكبار السياسيين الهايتيين استئناف حوار مبني على الثقة مع السكان.

وسيظل مجلس الأمن متحليا باليقظة فيما يتعلق بالوضع في هايتي، وهو ما أبداه في المشاورات المغلقة التي عقدها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من الإعراب علنا عن قلقه إزاء الحالة الراهنة في البلد وعن دعمه لإجراء حوار سياسي جامع وللمرحلة الانتقالية من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وسيواصل المجلس أخذ الحقائق المتغيرة على أرض الواقع في الاعتبار لتحديد أنسب أشكال الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لهايتي.

في الختام، أؤكد من جديد على أن فرنسا تقف بجانب هايتي والهايتيين أكثر من أي وقت مضى في مواجهة تحديات الأزمة الحالية ولتحقيق ما يصبو إليه الهايتيون من استقرار وازدهار.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشارك الزملاء الآخرين في الترحيب الحار بوزير الخارجية غوستافو ميسا – كوادرا في مجلس الأمن وفي الإعراب عن عميق تقديرنا له ولأعضاء فريقه على إسهامهم الإيجابي في عمل المجلس. وأود أيضا أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. كما أود أن أنضم إلى السفير دجاني في الإعراب عن التقدير على النشرة التي جرى تعميمها والتي تعكس، من جهة، جميع الإنجازات التي تحققت على مدى السنوات الـ١٥ الماضية وتظهر، من جهة أخرى، التحديات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد في هايتي، بدءا من العملية الجارية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية على الرغم من التقدم المحرز بالفعل، وسيادة القانون، وأخيرا وليس آخرا، حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلاوة على ذلك، نثني على حفظة السلام الشجعان الذين فقدوا أرواحهم أثناء خدمة الشعب الهايتي في هايتي وعددهم قرابة ٢٠٠ رجل وامرأة على مدى الـ١٥ سنة الماضية بالنيابة عن الأمم المتحدة.

إن القول بأن الحالة في هايتي قاتمة يبدو كما لو كان وصفا لا يعبر عن الواقع الراهن إلى حد بعيد. فالحالة في كل مجال تقريبا، بما في ذلك المجالات الاجتماعية والسياسية والمالية، قد تحولت من سيئ إلى أسوأ. وللأسف، شهدنا خلال الأسابيع القليلة الماضية اندلاع أعمال العنف مرة أخرى حيث شهدت الحالة الأمنية تدهورا خطيرا آخر. ويحدونا الأمل في أن يبدي الرئيس موييز وأحزاب المعارضة حسن النية وأن يستكشفوا كل مسار ممكن من أجل كسر الجمود الحالي من خلال الدخول بإخلاص في حوار سياسي عميق شامل للجميع. وهذا أول شيئ ينتظره شعب الهايتي من قادتهم السياسيين.

ومما يبعث على القلق الشديد أن الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر قد أُرجئت لأجل غير مسمى بسبب الفشل المستمر في اعتماد قانون انتخابي جديد والافتقار إلى الأموال. وفي ظل هذه الحالة، يمكن توقع حدوث انهيار آخر على المسار السياسي حيث تنتهي ولاية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وجميع المسؤولين المنتخبين المحليين في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كما ذكر وكيل الأمين العام لاكروا آنفا.

إننا ننهي اليوم وجودا لحفظ السلام استمر ١٥ عاما في هايتي، فيما تتولى البعثة السياسية الجديدة هناك مسؤولياتها. وفي هذه اللحظة الخاصة، يجدر بنا التنويه بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي أسهمت بشكل خاص في تحويل قوة الشرطة الوطنية وفي نمو دورها وقدراتها نموا كبيرا.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن الشرطة الوطنية الهايتية لم تتمكن من التصدي بصورة كاملة لآخر موجة من أعمال العنف ومن تنفيذ عمليات فعالة ضد أفراد العصابات، الذين يفرضون، وفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/805)، سيطرتهم فعليا الآن في بعض مناطق بورت أو برنس. إننا قد نخسر جميع المكاسب التي حققناها في غمضة عين ما لم يتوفر التمويل الكافي والدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي.

وعلينا أن نضع في الاعتبار أن عددا من الأهداف المحددة في استراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومدتها سنتان، بما فيها تلك المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان، لم تتحقق بالكامل. ويؤدي ذلك إلى إيجاد بيئة شاقة لا يوجد لدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في سياقها وقت ليضيعه.

وإذ أنتقل إلى الحالة الإنسانية، يحدونا الأمل أن تعمل الحكومة بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الملايين من الناس الذين ما زالوا في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية الإنسانية. ومما يثير القلق أن هذه الأزمة لا تزال تعاني من نقص مستمر في التمويل. وبصراحة، فإن هذه واحدة من الأزمات الإنسانية الأكثر معاناة من نقص التمويل في العالم وما زال يتعين علينا حلها.

في الختام، يُنتظر إجراء الاستعراض الأول لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في صورة مناقشة لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٢٠. بيد أنه في ظل هذا المستوى من العزوف السياسي في هايتي، علينا أن نكون واقعيين فيما يتعلق بقدرات مجلس الأمن. وإن لم يكن أي من الجانبين مستعدا لتقديم تنازلات كبيرة. فربما لا نجد الكثير الذي يستحق الاستعراض.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته، وأود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بوزير خارجية بيرو بيننا مرة أخرى اليوم.

يصادف اليوم معلما رئيسيا لعمل الأمم المتحدة في هايتي: نهاية أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وإعادة تشكيل مساعدة الأمم المتحدة لذلك البلد بصورة جوهرية. ولذلك، أود أن أبدأ بالثناء على الجهود التي بذلها موظفو الأمم المتحدة الذين عملوا من أجل دعم هايتي وشعب هايتي على مدى الـ ١٥ سنة الماضية، وكذلك، بطبيعة الحال، شركاء الأمم المتحدة في هايتي.

فبدعم من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، تولت الشرطة الوطنية الهايتية وحدها المسؤولية عن توفير الأمن وأمكن استيفاء نقاط مرجعية هامة فيما يتعلق بالاحتجاز السابق للمحاكمة وإضفاء الطابع المؤسسي على الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع ذلك، تعاني مجالات بالغة الأهمية، بما في ذلك التصدي للإفلات من العقاب وبدء تنفيذ الإصلاحات في قطاع العدالة، من عدم إحراز تقدم. فلم يتم حتى الآن الانتهاء إلا من اثنين من الإجراءات ذات الأولوية المحددة في الخطة الاستراتيجية لتطوير العمل الشُرطي وعددها ١٣٣ إجراء.

وبشكل عام، فإن المملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن المتحلقين حول هذه الطاولة اليوم، تدرك تماما أن الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في هايتي شديدة الاضطراب حاليا. ويمثل استمرار الأزمة السياسية مدعاة لقلق بالغ وأود أن

أكرر دعوة المملكة المتحدة لجميع الأطراف إلى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية.

لقد قدمت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة والبعثة السابقة عليها، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إسهامات هامة في هايتي ولكن المساعدة الأمنية والدعم التقني الخارجيين لا يمكنهما وحدهما حل المشاكل السياسية ومشاكل الحوكمة التي تقوض استقرار البلد. ويتيح إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل الآن فرصة لهايتي والأمم المتحدة للدخول في علاقة جديدة تماما، علاقة تركز على المسؤولية الوطنية والمشاركة السياسية وإقامة شراكات قوية لتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

وهناك ثلاث أولويات أود أن أسلط الضوء عليها بشكل خاص. أولا، يمثل إحراز تقدم فوري نحو إقامة حوار وطني جامع خطوة أولى أساسية نحو تحقيق الاستقرار السياسي، فضلا عن اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للإفلات من العقاب والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. وأحث القيادة الهايتية على أن تتحلى بالجرأة في اتخاذ هذه الخطوات. وثانيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، ينبغي لهايتي وشركائها مواصلة الاستثمار في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية في هذه المرحلة الحرجة. وثالثا، أود أن أحث على توليد مزيد من الزخم بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك تحقيق العدالة للضحايا، استعدادا للاستعراض الدوري الشامل لملف هايتي في مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بعملية الانتقال من بعثة دعم نظام العدالة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أود أن أرحب بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة بخصوص المرحلتين الأوليين من إعادة تشكيل وجودها هناك. وبالنظر إلى أهمية تحديد التوجيه الأولي للبعثة الجديدة، فضلا عن علاقة العمل بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، من الأهمية بمكان أن تُستكمل المرحلة الثالثة بطريقة فعالة وفي الموعد المقرر. ومن شأن اشتراك كيانات الأمم المتحدة في موقع واحد أن يساعد على تيسير تحقيق هذا الهدف.

وترحب المملكة المتحدة أيضا باستخدام نقاط مرجعية أساسية وسياقية متمايزة للمكتب المتكامل، على النحو المبين في الركن الأيسر السفلي من النشرة التي أنضم إلى الآخرين في الإشادة بها. ونحث على ألا تكون الأهداف القائمة على أساس مؤشرات وأي تنقيحات أو إضافات للنقاط المرجعية الحالية واقعية وقوية فحسب، بل أن يتم أيضا الإمساك بزمامها على الصعيد الوطني.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم وأفراد فريقها على عملهم. وفي ظل هذا العصر الجديد للتعاون بين هايتي والأمم المتحدة، أود أن أحث جميع الجهات الفاعلة على العمل معا في البحث عن حلول خلاقة وجريئة للتحديات التي تواجه هايتي.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نرحب بمشاركة معالي وزير خارجية بيرو، السيد غوستافو ميسا — كوادرا ونتمنى له كل التوفيق في مهامه ومسؤولياته الجديدة. ونتقدم بالشكر الجزيل للسيد جان بيير لاكروا على الإحاطة الإعلامية القيمة التي تقدم بها في بداية أعمال هذه الجلسة. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة هيلين لا ليم، على الجهود التي تبذلها مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وتواصلها مع جميع الأطراف المعنية في الدولة لدفع العملية السياسية قدما.

سأتناول ثلاث قضايا رئيسية في مداخلتي. أولا، الأوضاع السياسية والأمنية، وسأتحدث عن الأوضاع الإنسانية، وكذلك الخطوات القادمة.

بالنسبة للأوضاع السياسية والأمنية، نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع السياسي الحالي في هايتي وآثاره السلبية على استقرار البلد

وأمنه. فكما ذُكر في آخر تقرير للأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/805)، اتسمت الأشهر القليلة الماضية بمفاوضات مطولة وغير ناجحة حتى الآن لتشكيل حكومة جديدة وأزمة دستورية ناجمة عن الفشل في تنظيم الانتخابات في الوقت المناسب لتجديد المجلس التشريعي الحالي، والذي تنتهي مدة ولايته في ١٣ كانون الثاني/يناير العام المقبل، مما أدى إلى تصاعد أعمال العنف في البلاد. لذا ندعو جميع الأطراف إلى التهدئة وضبط النفس وعدم اتخاذ أي خطوات تصعيدية. ونرحب هنا بالخطوات المتخذة من قبل الرئيس لمواصلة الحوار الوطني في سبيل حل الأزمة الحالية. كما نشيد بدور القوات الوطنية في احتواء الأوضاع الأمنية والحفاظ على الأمن.

بالإضافة إلى ذلك، كانت قضية الإفلات من العقاب عاملا رئيسيا في التقرير الأخير، حيث تعيق التقدم نحو تحسين الحكم والمساءلة الحقيقية. وهنا ندعو الشرطة الوطنية والسلطة القضائية إلى التحقيق بشكل كامل وضمان المساءلة عن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في الدولة، ومواصلة الجهود لإصلاح نظام العدالة المحلي، حيث سيكون أمرا بالغ الأهمية لاستعادة ثقة المواطنين الهايتيين بنخبهم السياسية والاقتصادية، وإقناعهم بالانتعاش من خلال الوسائل الديمقراطية والسلمية في بناء مستقبلهم.

بالنسبة للأوضاع الإنسانية. إلى جانب الوضع السياسي والأمني الراهن، ينتابنا القلق حيال الأوضاع الإنسانية في هايتي في حال استمرت الحالة الأمنية على ما هي عليه، وخطورة ذلك على مسالة توصيل المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها. ونشير هنا إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها المستشفيات في هايتي بسبب نقص الوقود ونقص المياه الصالحة للشرب وغيرها من الضروريات. وكما تعلمون، تؤثر هذه التحديات أيضا على دور الأيتام ووحدات الحماية المدنية وغيرها من خدمات الطوارئ، والتي تعمل حاليا بقدرة محدودة.

من جانب أخر، هناك ٢,٦ مليون شخص في هايتي يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وإذا استمر الوضع الحالي، حذرت الوكالات الإنسانية من أن الآلاف من الأشخاص الذين يواجهون بالفعل عواقب انعدام الأمن الغذائي الشديد يمكن أن يتأثروا أكثر. وفي هذا السياق، نرحب بتخصيص خمسة ملايين دولار من الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ لتمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الاستجابة لاحتياجات البلد العاجلة لانعدام الأمن الغذائي.

ثالثا، الخطوات القادمة. أود أن أبرز بعض الخطوات التي نشعر أنها ستكون مفيدة للقيام بها بينما تشرع هايتي في هذا الفصل الجديد من تاريخها. أولا وقبل كل شيء، نؤكد على الحاجة إلى إجراء حوار واسع النطاق وشامل بين الهايتيين لإزالة العقبات السياسية وتنشيط الاقتصاد واستعادة الاستقرار في البلاد. كما نحث جميع الأطراف الفاعلة على التخلي عن خلافاتهم ومصالحهم الشخصية لصالح العمل معا للتغلب على الصعوبات الحالية التي تواجه البلد، لأن هذا سيكون هو السبيل الوحيد لضمان قدرتها على استئناف تقدمها نحو التنمية المستدامة وتحقيق جدول أعمال ٢٠٣٠.

وفي حين نشعر بالقلق إزاء عدم تشكيل حكومة حتى الآن، فإننا نحث أيضًا على توخي الحذر بشأن الضغط من أجل إجراء انتخابات في هايتي إذا لم يكن البلد مستعدًا للقيام بها، لأن هذا قد يكون له أيضا آثار سلبية. كما ندرك أن مواجهة التحديات أمام هايتي قد يتطلب مساعدة خارجية. وفي هذا السياق، نحث الأمم المتحدة من خلال الممثلة الخاصة لا ليمي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد في هايتي، بالإضافة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، لتقديم الدعم اللازم لهايتي في هذه المرحلة الحساسة والحاسمة.

في الختام، سيشكل إغلاق بعثة الأمم المتحدة ومغادرة موظفيها المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤ التي لن يكون في هايتي

وجود لعمليات حفظ السلام على أراضيها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على جهود نساء ورجال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة على تحقيق المكاسب السياسية، وتطوير قدرات الشرطة الوطنية، وتهيئة بيئة مواتية لتنمية البلد على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية، ومع بدء عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

ختاما، نعرب عن خالص شكرنا وامتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة هيلين لا ليم، والنساء والرجال في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على عملهم الدؤوب وتفانيهم في المساهمة في تحقيق الاستقرار في هايتي ودعم البلاد في طريقها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة. أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد غوستافو ميسا – كوادرا، وزير خارجية بيرو.

يمثل انسحاب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي اليوم أول مرة منذ ١٥ عامًا لن تكون لهايتي عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على أراضيها. نود أن نشيد بنساء ورجال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة الذين كرسوا جهودهم وتضحياتهم للإسهام في تحقيق الاستقرار في هايتي. اليوم تشرع الأمم المتحدة في شراكة جديدة مع هذا البلد. نرحب ترحيبا حارا ببدء عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونود التأكيد على ضرورة تجهيز هذا المكتب وتزويده بالموظفين بالشكل المناسب منذ بدء عملياته. إن الانتقال السلس من بعثة الدعم إلى المكتب المتكامل أمر بالغ الأهمية.

وتؤيد ألمانيا بقوة النهج الجديد إزاء المعايير، والذي يجسد العلاقة الداعمة لبعضها البعض بين ركيزة السلم والأمن وركيزة التنمية في منظومة الأمم المتحدة. ونرحب على نحو خاص بأن اثنين من المعايير المرجعية هما معياران سياقيان، حيث أنهما يعكسان الحد الأدنى من الشروط للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للحفاظ على الاستقرار في البلاد وتمكين التقدم نحو التنمية المستدامة. ونرحب على وجه الخصوص بأن أحد المؤشرات المقترحة يشير إلى زيادة القدرة على مواجهة التهديدات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك من خلال إدارة الكوارث وتخفيف مخاطرها.

هايتي هي أحد بلدان العالم الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. بالنسبة إلى هايتي، تشكل آثار تغير المناخ تهديدا مضاعفا، لأنها تهدد بزيادة زعزعة استقرار البلاد، وتؤدي إلى نشوب صراعات جديدة على الموارد المتناقصة بشكل متزايد، وتعرقل جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار عن مسارها. بوصفنا مجلس الأمن، يجب أن ندرج الآثار المتعلقة بالأمن الناجمة عن تغير المناخ في تقييماتنا وصنع قرارنا بشكل عام. وللقيام بذلك، نحتاج إلى قاعدة معلومات مناسبة، بما في ذلك التقييم الواسع النطاق للمخاطر. فيما يتعلق بالمضي قدما، فإننا نحث المكتب المتكامل وحكومة هايتي على الاتفاق حول أهداف محددة لكل مؤشر في أقرب وقت ممكن.

اليوم، من الأهمية بمكان أن نحقق هذا الانتقال بشكل سليم. بدلاً من الالتزام الحرفي بالمعايير، يجب أن نلقي نظرة منتظمة وشاملة على الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، نرحب ترحيبا حارا بانضمام رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلينا في الإحاطة الإعلامية لهذا الصباح.

يأتي الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي لغير غرض حفظ السلام في وقت يجد فيه البلد نفسه في خضم أزمة متعددة الأبعاد. إننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة وأحداث العنف في هايتي. وغني عن القول إنه يجب احترام حرية التجمع وحرية التعبير. لكن يجب أن تكون جميع الاحتجاجات سلمية؛ والتعاون مع الجماعات المسلحة أمر غير مقبول على الإطلاق. إننا ندين بشدة جميع الإجراءات التي تقوض

العمليات الديمقراطية وسيادة القانون. يجب أن يفهم أي من المفسدين لعملية الانتقال، بما في ذلك العصابات الإجرامية ومن يدعمونها، أنه ستكون هناك عواقب ولن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم.

مثل فرنسا، ستؤيد ألمانيا بقوة إعراب المجلس العلني عن قلقه بشأن الحالة في هايتي في المتابعة لمناقشة اليوم.

إن إنهاء مشاركة مدتها ١٥ عاما في عمليات حفظ السلام هو عكس ما هو معتاد ويستحق تقدير المجلس. كما أنه يوفر فرصة جيدة لقول شيء ما عن الطريق إلى الأمام والتزام الأمم المتحدة المستمر تجاه هايتي في ظل ظروف سياسية صعبة.

إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الجمود السياسي في هايتي وخيبة أملنا العميقة إزاء فشل السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة السياسيين في إيجاد حل دائم. لذلك نشجع حكومة هايتي والمعارضة على الاستفادة من المساعدات الدولية من خلال قبول عروض الوساطة.

وأخيرا، فيما يتعلق بتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وبالنظر إلى التقدم الذي أُحرز على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، فإننا نرحب ونشيد بزيادة الاكتفاء الذاتي للشرطة الوطنية الهايتية في مجال توفير الأمن في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، نقر أيضا بوجود بعض الثغرات، كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية. وسيكون من الضروري زيادة تعزيز قدرات الشرطة.

في الختام، أود أن أقول إن الأسابيع الماضية أثبتت مدى استمرار تقلب الحالة وعدم القدرة على توقع ما ستؤول إليه. ويجب أن نظل مشاركين عن كثب وأن نكون مستعدين للتكيف مع استجابتنا للأزمة بسرعة وبطريقة سلسة، بما في ذلك في مرحلة بداية عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الذي نتمنى له كل النجاح في تنفيذ ولايته الهامة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بالسيد ميساكوادرا، وزير خارجية بيرو الجديد، في جلسة اليوم. كما استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لاكروا.

تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي اليوم، مما يعني نهاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي. وقد نفذ حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية بجدية ولاياتهم وقدموا إسهامات هامة في مجال تحقيق السلام والاستقرار في هايتي بتضحيات كبيرة. لقد لقي ثمانية أفراد من قوات حفظ السلام الصينية حتفهم أثناء تأديتهم لواجبهم في هايتي حيث أنهم ضحوا بحياتهم من أجل إحلال السلام في ذلك البلد. ومما يؤلمنا أن نرى أنه رغم الدعم المتميز الذي قدمته الأمم المتحدة لهايتي في مجال حفظ السلام وتعزيز التنمية، فإن الأزمة السياسية في البلد تصاعدت مرة أخرى. ويشير الأمين العام في تقريره (S/2019/805) إلى الشلل شبه التام الذي أصاب مؤسسات الدولة الهايتية والمظاهرات والاحتجاجات المستمرة في مواقع متعددة والحالة الأمنية المثيرة للقلق. لقد شكل اقتصاد البلد المتدهور تحديات هائلة لسبل عيش الناس وأدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

وتدعو الصين السلطات الهايتية إلى الالتزام بحل الخلافات بشكل صحيح من خلال التشاور وتعزيز سيادة القانون وتوطيد قدراتها الإنمائية وتسوية الأزمة السياسية الحالية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي وخاصة البلدان التي لها تأثير كبير على هايتي زيادة الاهتمام بالأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في هايتي ومساعدتها على الحفاظ على الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين سبل عيش الشعب وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

سيصبح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي جاهزا للعمل رسميا غدا. وسيواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى هايتي

مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتؤيد الصين عمل المكتب عملاً بالقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩) وتؤيد دوره المتمثل في مساعدة الحكومة الهايتية في تعزيز الاستقرار السياسي وتعزيز سيادة القانون وبناء قطاع شرطة أقوى. ويتعين على الحكومة الهايتية أن تعزز تنسيقها مع المكتب وأن تعمل معه لضمان أن يبدأ المكتب عمله بشكل صحيح. إن الطريق إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي سيكون طويلاً وصعبًا. ونأمل أن تولي الحكومة الهايتية اهتمامها أولا لما فيه مصلحة الشعب الهايتي، وتقوم بتكثيف بناء القدرات وتحدد مساراً نحو المزيد من الاعتماد على الذات وتتحمل المسؤولية بشكل فعال عن الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بمشاركة وزير خارجية بيرو الجديد في الجلسة الحالية. ونتمنى للسيد ميسا كوادرا كل النجاح في منصبه الجديد والهام.

ونشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا على عرضه التقرير النهائي عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/805) ومما يشكل علامة بارزة اختتام ١٥ عاما من وجود الأمم المتحدة في البلد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وطوال تلك السنوات، ساعد أصحاب الخوذ والقبعات الزرق وكذلك الأفراد المدنيون في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام الشعب الهايتي في معالجة مسائل هامة. وابتداءً من الغد، لن يحظى شعب هايتي والقادة السياسيون وهيئات إنفاذ القانون بمزيد من الاستقلال عن المجتمع الدولي الذي يقدم لهم المساعدة فحسب، بل سيتحملون أيضًا المسؤولية الكاملة عن مصير بلدهم وأمن مواطنيه. لكن تدخل حكومة هايتي والمجتمع في مرحلة حاسمة من التطور لن تكون أسهل من المرحلة السابقة. ولا شك أن الوعي بالمسؤولية الوطنية يعزز العمل الاجتماعي ويشجع المجتمع على التعبير عن مواقف وطنية ويؤدي إلى تحديات من قبيل تلك التي تواجهها عادة دول مكتملة الأركان.

وشعرنا خلال الأشهر القليلة الماضية بالقلق إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والسياسية في البلد، والذي بسببه من المحتمل ألا تجري الانتخابات المقررة في شهر تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وهذا أمر مؤسف للغاية لأن العملية الانتخابية السلمية والشاملة هي بالتحديد ما يمكن أن يحقق للبلد بعض الاستقرار الذي طال انتظاره. وفي الوقت نفسه وكما يلاحظ تقرير الأمين العام بحق فقد نشأت حالة اجتماعية واقتصادية وخيمة في هايتي مع أزمة غذاء وحالة إنسانية قاتمة وشلل مؤسسي. وفي ظل هذه الظروف، فإن أول ما ينبغي فعله هو الموافقة على ترشيح رئيس الوزراء الجديد وتشكيل حكومة قادرة على تحقيق المصالحة الوطنية ومعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية مباشرة. ونأمل أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن.

إننا نعتقد أن الخلافات السائدة يمكن ويجب أن تحل من خلال المشاركة الاجتماعية ذات القاعدة العريضة. ولسوء الحظ، لم تحقق محاولات إجراء مثل هذه المناقشات أي نتيجة. ولا شك في أن الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير والرأي أمر لا جدال فيه لكن لا ينبغي لنا أن ننسى أن هذه الحقوق يجب أن تمارس فقط مع الاحترام الكامل للقانون الوطني. ونريد أيضًا أن نشير إلى أنه ليس بالأمر الجديد الخلاف داخل المجتمع الذي يمكن أن نجده في أي مكان آخر في المنطقة بل وفي جميع أنحاء العالم. ونستمر في القول إن الطريقة الفعالة الوحيدة لحل النزاعات الداخلية تتجلى في الحوار الوطني الشامل الذي يشكل السبيل الوحيد من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق بغض النظر عن الدولة موضوع النقاش.

إن اللجوء إلى القوة المسلحة لم يحقق أبدًا أي استقرار سياسي أو تنمية اقتصادية لأي بلد. ونحن ندعو جميع القوى التي لديها ضمير في هايتي إلى النظر في ذلك والمشاركة فوراً

في حوار يهدف إلى إيجاد حلول مقبولة للطرفين. ونعتقد أنه لا أحد لا الهايتيين أنفسهم ولا المجتمع الدولي يريد أن يرى تكراراً للتجربة السلبية التي أعقبت انسحاب الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠.

ونأمل أن تزود البعثة السياسية الخاصة التي ستبدأ عملها غدا الدولة المضيفة بالدعم الاستشاري اللازم. إننا نعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكنها تقديم الدعم الفعال إلا عندما يكون هناك تعاون كامل مع الدولة المضيفة التي تقع المسؤولية الأساسية عليها. لذلك نتوقع أن يدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تطوير قدرات هايتي الوطنية بناءً على أولويات الهايتيين أنفسهم ومع الامتثال الصارم لولايته التي نص عليها القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩) مع تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وسنراقب عن كثب عمله في هذا الصدد. إن اهتمام كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن سيمكّن الشعب الهايتي من الحفاظ على ثقة المجتمع الدولي ودعمه.

وختاما نود أن نؤكد للمجلس أن الاتحاد الروسي يدعم بورت أو برنس، وسيواصل العمل لكفالة أن تسفر الجهود التي يبذلها المجلس عن تطبيع حقيقي للحالة في هايتي، وأن تؤدي إلى تعزيز سيادة البلد واكتفائه الذاتي.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بمشاركة معالي السيد غوستافو ميسا – كوادرا، وزير خارجية بيرو، في مناقشة اليوم بشأن الحالة في هايتي وأود أن اغتنم هذه الفرصة لتهنئته تهنئة حارة، باسم كوت ديفوار، على تعيينه مؤخرا رئيسا لدبلوماسيي بلده. كما نثني على السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الممتازة.

لقد قرر مجلس الأمن، بتصويت أغلبية أعضائه في ٢٥ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8559)، إنشاء بعثة سياسية خاصة جديدة في هايتي، عنوانها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، تحل محل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي تنتهي فترة ولايتها اليوم، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بعد ١٥ سنة من حضور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي. ويشيد وفد بلدي بالممثلة الخاصة للأمين العام، لا ليم، وبموظفي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، علاوة على مختلف كيانات الأمم المتحدة في هايتي. فقد مكن العمل الرائع الذي أنجز، بالتعاون مع أصحاب المصلحة في هايتي، من إحراز تقدم مشجع فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية.

وترحب كوت ديفوار بإنشاء البعثة الجديدة وتدشينها رسميا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وستتمثل مهامها الرئيسية في مساعدة الحكومة على توطيد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد وسيادة القانون وإقامة حوار شامل بين الهايتيين. وستعمل كذلك على دعم تعزيز حماية حقوق الإنسان والتخطيط لانتخابات حرة وشفافة وتنظيمها. ويرحب وفد بلدي في ذلك الصدد بالنهج البناء الذي مكن من تحديد غايات ومؤشرات جديدة لقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة في هايتي بعد نشر المكتب المتكامل. كما نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية من أجل الحد من أعمال العنف ونحثها على مضاعفة جهودها لزيادة الموارد المالية واللوجستية للشرطة الوطنية الهايتية، بهدف تمكينها من الاضطلاع بمهمتها بفعالية.

ولا يزال القلق يساور بلدي، مثله في ذلك مثل بقية أعضاء المجلس، إزاء الحالة في هايتي، مع استمرار أزمتها السياسية وما تكابده من صعوبات اجتماعية – اقتصادية، والتصاعد الحاد في انعدام الأمن والحالة الإنسانية المثيرة للقلق فيها. وفيما يتعلق بالحالة السياسية، حال النزاع المفتوح بين المعارضة والسلطة التنفيذية حتى الآن دون تشكيل حكومة جديدة وأدى إلى تأجيل إجراء انتخابات برلمانية جديدة إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي ينطوي على مخاطر بنشوء أزمة دستورية بعد ١٣

كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، أسفر رفض البرلمان دعوات الرئيس جوفينيل موييز إلى إجراء حوار شامل للجميع عن توجيه انتباه المجلس إلى ضخامة الأزمة الراهنة التي تتطلب استجابة عاجلة.

وكذلك لا يزال الوضع الاقتصادي مثيرا للقلق بسبب الآثار السلبية للأزمة السياسية والمشكلة المتعلقة بأموال التحالف النفطي الكاريبي. فبالإضافة إلى النقص في الوقود وتدهور أحوال الشعب المعيشية التي تؤدي إلى احتجاجات اجتماعية تصيب مظاهر الحياة بالشلل، تكافح هايتي من أجل سن قوانين ميزانيتها للفترتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠١٩-٢٠٢٠ في سياق غياب الدعم الخارجي كاف للميزانية.

وكذلك تشكل الحالة الأمنية، التي لا يزال نشاط العصابات المسلحة فيها مستمرا، مصدر قلق عميق، ولا تزال التحديات الأمنية هائلة وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، على الرغم من الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية.

كما إن الحالة الإنسانية تثير القلق أيضا. فنلاحظ أن ١,٣ مليون شخص لا يزالون ينتظرون المساعدة الإنسانية، في الوقت الذي تجد فيه الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة صعوبة في حشد الأموال اللازمة لتغطية خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩. فقد جمعت، حتى الآن، ٢٦,٢ مليون دولار فقط من أصل ١٢٦,٢ مليون دولار، وإن لم يُفعل شيء في هذا الصدد، فإن ٠٠٠ ٣٩ طفل دون سن الخامسة قد يواجهون سوء تغذية حادا.

ويعيد بلدي تأكيد التزامه بالتسوية السلمية للمنازعات ويشدد على ضرورة إجراء حوار شامل بين الهايتيين من أجل تهيئة الظروف الملائمة لحل الأزمة الحالية، بدعم من المجتمع الدولي. ويحث وفد بلدي الجهات المعنية في هذا الصدد على النظر في التدابير القائمة على توافق الآراء للإذن للرئيس ليحكم بالمراسيم حتى انعقاد برلمان جديد بعد ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، عندما تنتهي ولاية الهيئة التشريعية. ويدعو بلدي، في ضوء الاحتجاجات الاجتماعية المتكررة التي تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، إلى تبني تدابير متعددة القطاعات بشكل عاجل ترمي إلى استعادة ثقة الشعب في المؤسسات العامة وبالتالي اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وسيكون من المهم كذلك تسليط الضوء على المزاعم باختلاس أموال التحالف النفطي الكاريبي وكفالة المساءلة.

وختاما، لا تزال كوت ديفوار تؤمن بأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو أن يبدي الهايتيون أنفسهم استعدادهم لإيجاد حلول قائمة على توافق الآراء عن طريق الحوار. وفي هذا الصدد ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إلى دعم جميع الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في هايتي.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته، وأرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية بيرو، السيد غوستافو ميسا - كوادرا، وأتمنى له كل النجاح في دوره الجديد.

إن اليوم هو يوم خاص في تاريخ وجود الأمم المتحدة في هايتي، إذ نقلب الصفحة على فصل جديد مع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بعد ١٥ عاما من حضور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتجري كتابة فصل جديد مع بدء المرحلة الجديدة من جهودنا في البلد من أجل مواصلة العمل الذي بدأته بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

فذلك التحول التاريخي يحدث في ظل ظروف صعبة، كما سبق وأكد الكثيرون من زملائي. وهايتي تواجه تحديات متعددة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون والشرطة الوطنية الهايتية ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان. وبسبب الحالة

الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي أصبح من الضرورة الملحة أن تبدي السلطات الهايتية استجابة ملائمة. فبلجيكا تدين أعمال العنف وتحث جميع الأطراف على الامتناع عن أعمال العنف وعلى التعبير عن آرائهم بالوسائل السلمية. ونشجب بصفة خاصة أعمال العنف الأخيرة ضد الصحفيين.

وثمة حاجة ماسة إلى الشروع في إجراء حوار وطني شامل من أجل التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد. وتتحمل الحكومة الهايتية المسؤولية الرئيسية عن التصدي للعوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار واللامساواة. وستشكل الملكية الوطنية والقيادة السياسية المسؤولة أمرين حاسمين خلال هذه الفترة. ويشعر الشعب الهايتي بأن الإفلات من العقاب وانعدام الأمن هما المصدران الرئيسيان للإحباط. فإصلاح النظام القضائي والقضاء على الفساد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان أمور ضرورية إذا أريد لمواطني هايتي أن يستعيدوا الثقة في سلطات بلدهم. وفي ذلك الصدد، نولي اهتماما خاصا للمتابعة القضائية للأحداث العنيفة جدا التي وقعت في لاسالين العام الماضي. ويؤسفنا أنه لم يشرع في أي إجراءات قانونية فيما يتعلق بجرائم القتل المرتكبة في غران رافين وأن والإجراءات القانونية المتعلقة بسوء إدارة الأموال لم تمكن بعد من تحقيق العدالة للضحايا. كما نأسف لأن الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر لن تتم في مواعيدها، الأمر الذي يمكن أن يسبب المزيد من الإحباط للشعب.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أن أعيد تأكيد دعمنا الكامل للبعثة السياسية الجديدة – مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي – التي ستبدأ عملها غدا. وسيكون مد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بما يلزم من موظفين وموارد للاضطلاع بولايته أمرا حاسما. وستشكل النقاط المرجعية التي اقترحها الأمين العام أدوات قيمة لرصد التقدم الذي يحرزه البلد في مجالات رئيسية من ولاية البعثة. ونثني على الأمم المتحدة وشركائها في إعداد تلك المعايير. فمن شأن التعاون الوثيق بين الفريق القطري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أن يكون أمرا أساسيا في استدامة البعثة ونجاحها.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن خالص امتنان بلجيكا للنساء والرجال الذين خدموا تحت راية الأمم المتحدة في هايتي على مدار السنوات الخمسة عشر الماضية. كانت الظروف شاقة، لكن التزامهم وتفانيهم أحدثا فرقا إيجابيا. أما الرجال والنساء الذين لقوا حتفهم في هايتي فسوف نتذكرهم دائما.

وفي هذه الفترة من عدم اليقين والانتقال، تجدد بلجيكا التزامها القوي بالعمل جنبا إلى جنب مع شعب وحكومة هايتي من أجل تحقيق مستقبل ديمقراطي وسلمي وآمن.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفدي ببالغ السرور والرضا بمعالي السيد غوستافو ميسا – كوادرا، وزير خارجية بيرو المعين حديثا، الذي نكرر له خالص التهنئة لحصوله على هذه الثقة العالية من حكومته كوزير لبيرو. وهذه مسؤولية كبيرة وحساسة نتمنى له كل التوفيق في أدائها. ونحن على يقين من أن نفس القيم التي قاد بها وفد بلاده لدى الأمم المتحدة في نيويورك ستظل توجهه في عمله، الآن ودائما، لما فيه الخير لبلده وأمريكا اللاتينية والعالم عموما. ونسأل الرب القوي أن يضيء طريقه ويحميه وهو يضطلع بهذه المهام المعقدة والحساسة. ونشكر أيضا الفريق الذي يمثله السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي قدم صباح هذا اليوم، كما هو الحال دائما، إحاطة إعلامية واضحة ومفصلة.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تعتبر هذه المناقشة ذات أهمية بالغة، لأنها تتزامن مع نقطة تحول لجمهورية هايتي، التي تتسم بأزمة سياسية طال أمدها، وانعدام الأمن المتزايد والصعوبات الاقتصادية الشديدة. وهذا الوضع يهدد، بصورة مستمرة، رفاه السكان في هايتي واستقرارها بوجه عام.

وبالنظر إلى هذا السياق الدقيق، ومع الأخذ في الاعتبار أننا بلغنا نهاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، نعتقد أن هذا البلد الكاريبي الشقيق على وشك الدخول في فترة حاسمة لنخبته السياسية، المطالَبة بمضاعفة جهودها والتفكير في المستقبل الذي ترغبه لهايتي، مع مراعاة الدينامية التي ستميز تعاونها الجديد مع الأمم المتحدة.

لم تكن الحالة السياسية في هايتي هذا العام واعدة، ولكننا شهدنا أجواء متوترة على نحو متزايد بين الحكومة ومختلف فصائل المعارضة. وجمهورية غينيا الاستوائية تعتقد أن عدم الاستقرار السياسي لا يمكن معالجته إلا من خلال حوار شامل بين الهايتيين يتيح للأطراف تسوية خلافاتهم والتوصل إلى اتفاق بشأن التحديات السياسية التي تغذي الكراهية والمواجهة بين الأطراف.

إن الحكم الديمقراطي ينطوي على حوار بناء مع المعارضة والمجتمع المدني، بما في ذلك المساءلة الحقة. ويجب أن يتم تشكيل الحكومة بالكامل على الفور من أجل منع أي عرقلة لبرامج التنمية، ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى تنحية خلافاتهم والمصالح الخاصة جانبا والعمل معا للتغلب على الوضع المقلق بشكل متزايد في البلد. وعندها فقط ستتمكن شقيقتنا جمهورية هايتي من ضمان السلام والاستقرار وإنعاش تقدمها المحرز نحو تنفيذ وإنجاز أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتمثل السلطة التشريعية المتجددة مرحلة حاسمة في توطيد الديمقراطية. ونلاحظ مع القلق تأجيل الانتخابات في هايتي إلى أجل غير مسمى، ونؤكد على أهمية اعتماد قانون انتخابي دون إبطاء وتحديث القوائم الانتخابية توطئة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وفي الوقت المناسب.

وثمة جانب مقلق آخر في هذه المرحلة الجديدة من بناء الدولة يتمثل في هشاشة الوضع الأمني في هايتي، والذي لا يُعزى إلى انعدام القدرة المؤسسية على دعم الجهاز الأمني فحسب، بل وإلى الظروف الاجتماعية التي لا تسمح بالدينامية التي تؤدي إلى حلقة مثمرة من التنمية والأمل. وينبغي أن نلاحظ أيضا أن الحالة الاقتصادية تزداد تعقيدا، مما قد يؤدي إلى تعميق الأزمة وتكثيف العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي ما لم تتخذ تدابير كافية، كما أوضحت مختلف البيانات التي أُدلي بها هذا الصباح.

ومن الواضح أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي سيبدأ مهمته في سياق صعب، وللأسف، فإننا نشعر بالقلق من أن هذه الحالة غير المستقرة يمكن أن تتدهور في الأشهر المقبلة. ويتعين أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في جهود المكتب الجديد. والأهداف التي حددها الأمين العام لهذه البعثة السياسية الخاصة الجديدة حيوية من أجل القيام بالعمل الضروري في هايتي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بعمل السيدة لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام. ونتمنى لها كل التوفيق في مواجهة هذا التحدي الجديد، كما نتوجه بتحية حارة ومستحقة لجميع النساء والرجال الذين خدموا في البعثة، التي تبلغ نهايتها اليوم.

ونعرب أيضا عن دعمنا لشعب وحكومة هايتي، ونأمل أن يتمكنوا قريبا من تولي الملكية الوطنية الكاملة لمصير بلدهم واستقراره وتنميته.

وأخيرا، تعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي مواصلة العمل لضمان تطبيع حقيقي للحالة في هايتي وتعزيز مؤسساتها وسيادتها، حتى تتمكن من استعادة الهدوء والوئام الاجتماعي وتحقيق سلام دائم ومستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

في البداية، تود جنوب أفريقيا أن تهنئ السيد ميسا – كوادرا، متمنية له التوفيق في مهمته الرفيعة المستوى لقيادة الجهود

الدبلوماسية لبلاده. ومن خلال معرفتنا به، نحن على يقين من أن النجاح سيكون حليفه في هذه المهمة.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالسيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام والرئيسة الجديدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وأهنئها عقب تعيينها مؤخرا. ونؤكد لها دعمنا.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية وشرحه الوقائعي المفصل الذي قدمه للمجلس هذا الصباح تلخيصا للحالة في هايتي.

يمثل اليوم لحظة تاريخية بالنسبة لحكومة وشعب هايتي، لأن هذه هي المرة الأولى منذ ١٥ عاما التي لن يكون في هايتي وجود للأمم المتحدة لحفظ السلام. ونود أن نثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها موظفو بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

ونود أيضا أن نثني على جهود السلطات الهايتية والمجتمع المدني والشركاء المحليين والدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم في مساعدة هايتي على السير في طريق وعر.

ومع ذلك، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء التطورات السياسية الأخيرة، التي زادت من حدة التوترات في هايتي. واستمرار الخلاف السياسي قد أعطى شريان حياة للفوضى التي يتعين احتواءها حتى ينجح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في مهمته. وندعو أصحاب المصلحة الهايتيين إلى إيلاء الاهتمام لمسألة تشكيل الحكومة وإضفاء الصفة الرسمية على تعيين رئيس الوزراء، على سبيل الاستعجال. وتؤمن جنوب أفريقيا بأن هذه خطوات حاسمة لطمأنة المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة، على التزام أصحاب المصلحة الهايتيين التزاما حقيقيا باستعادة البلد إلى الحياة الدستورية الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر هذا كان من المفترض أن تجري هايتي انتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وفي الوقت الراهن فإن الولاية الحالية لهذين المكونين للهيئة التشريعية ستنتهي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وبالتالي، فليس هناك وقت طويل قبل حلول الموعد النهائي. وسيزداد الشعور بالقلق إزاء هذا الوضع إذا لم تتخذ الخطوات الصحيحة لضمان التقيد بالمبادئ الديمقراطية. ونعرب عن تقديرنا لتوفير الأمم المتحدة الموارد المطلوبة سلفا للمساعدة في هذا الصدد، ونحث أصحاب المصلحة السياسيين الهايتيين على اغتنام هذه الفرصة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس جوفينيل موييز للتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة في هايتي، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني، بغرض الانخراط في حوار لمناقشة التحديات التي تواجه هايتي، بما في ذلك الانتهاء من تعيين رئيس الوزراء، وأهمية التصدي للفساد وتحديات المناخ الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أنه ينبغي أن تواصل جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة والجماعات المعارضة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هايتي، المشاركة التامة في الحوار لإيجاد حل سلمي للتحديات الراهنة.

وستظل معالجة الأسباب الجذرية للوضع في هايتي ذات أهمية بالغة أيضا لدعم جهود البلد الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك التصدي للإفلات من العقاب في سياق انتهاكات حقوق الإنسان والفساد بواسطة تعزيز المؤسسات القضائية والحكومية، بما في ذلك قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي للتحديات القائمة في الميدان. ومن الضروري إصلاح نظام العدالة في هايتي لبناء الثقة بين جميع المواطنين. ونتفق مع تقييم الأمين العام الوارد في تقريره الأخير في هذا الصدد (S/2019/805). ونتطلع إلى عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين في دعم تنفيذ الإصلاحات اللازمة للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه المجتمع الهايتي.

وأود أن أختتم بالقول إن النهج الحالي للمكتب ومعاييره يتيحان فرصة بالغة الأهمية للنهوض بالسلام والأمن، بما في

ذلك بتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في هايتي. ويجب دعم ذلك. ولنجاح تلك المعايير فلا مناص من إبداء الإرادة السياسية والالتزام من قبل جميع أصحاب المصلحة في هايتي. ويجب علينا تذكير الجميع بأن هايتي هي أول جمهورية للسود في التاريخ الحديث. وبعد أن تحررت على مدى ما يربو على ٢٠٠ عام فإن على هايتي الآن أن ترحب بالبعثة السياسية الجديدة وتدعمها. ويجب على الهايتيين أن يوحدوا صفوفهم وأن يقدموا التنازلات الضرورية فضلا عن وضع مسار جديد نحو بلد ينعم بالديمقراطية والاستقرار والسلام والرخاء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد سانت – هيلير (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على التكرم بدعوتي للمشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه للإدلاء بملاحظات حكومة جمهورية هايتي على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2015/805 والمؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر والصادر عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٦٦ (٢٠١٩).

وأرحب بوجود السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة مونا يول، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيد سيلفيو غوزانتو، القائم بالأعمال لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وأشكر السيد لاكروا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأرجو أن يتقدم بأحر تهانينا إلى السيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، على التزامها المثالي.

(تكلم بالإسبانية)

وأرحب أيضا وأهنئ معالي السيد غوستافو ميسا – كوادرا، وهو دبلوماسي محنك، على تعيينه في منصب وزير خارجية بيرو، وأتمنى له كل النجاح في دوره الجديد.

(تكلم بالفرنسية)

تأتي هذه الجلسة لمجلس الأمن في لحظة حاسمة بعد مرور ١٥ عاما على نشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي و ١٥ عاما منذ إعادة تنشيط الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهناك داع قوي جدا للتقييم الإغراء لتقييم الوضع لأن البلد يواجه أزمة متعددة الأبعاد اليوم أكثر من أي وقت مضى. وشهدت الأسابيع القليلة الماضية احتجاجات ضخمة شابتها في بعض الأحيان العديد من أشكال العنف المرفوضة في جميع أنحاء البلد. ويرى الكثيرون أن إغلاق بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام يتم في ذروة الأزمة وفي وقت حرج ويزداد فيه الشعور بعدم اليقين.

ولا شك في أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي قد اضطلعتا بدور رئيسي في البلد على مدى الـ ١٥ عاما الماضية. وأسهمتا في إحراز تقدم لا يمكن إنكاره في عدة مجالات. ولكننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الاستقرار والتنمية في بلدي في الأجل الطويل. وأود، بالنيابة عن الرئيس جوفينيل موييز، أن أشكر مجلس الأمن والأمانة العامة، وخاصة الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وأود أيضا أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي ساهمت في تنفيذ هاتين البعثتين لحفظ السلام. وأخص بالشكر جميع الذين عملوا بتفان في البعثتين. وأقدم العزاء في جميع موظفي الأمم المتحدة الذين قضوا نحبهم في الزلزال الذي حدث في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وقبل أن أعلّق على تقرير الأمين العام، أود أن أشدد على أن من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة النظر بصورة شاملة في الأسباب الجذرية للأزمة في هايتي لكي يتسنى لها الإسهام في تنفيذ حلول دائمة لها. ولا تكفي الموارد المتاحة حتى الآن للتصدي للتحديات التي نواجهها. ومن الأهمية بمكان أن تعمل منظمتنا التي تستلهم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على

مضاعفة جهودها في هايتي تمشيا مع الأولويات التي حددتها السلطات الوطنية. وينبغي أن تستند الإجراءات التي تتخذها إلى ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وإلى جانب الظروف الراهنة، فإن الأزمة الهايتية هي نتيجة لنظام يتسم بعدم الاتساق واللامبالاة وانعدام والمساواة والإقصاء والعجز عن تحديد التطلعات والآمال المشروعة للشعب الهايتي وتحقيقها. ونحن شعب استمر إفقاره طوال تاريخه، وشعب عانى الكثير ولطالما اعتبر شعبا متمردا، في حين أننا لا نتطلع إلا إلى العيش في جو من الكرامة الإنسانية.

وترحب حكومة هايتي بالتقرير الممتاز للأمين العام، وتحيط علما بجميع الشواغل التي أعرب عنها. وتجدر النقاط الواردة في التقرير بالاهتمام الكامل من جميع المؤسسات الهايتية الوطنية والشركاء الرئيسيين. فقد أبلغ الأمين العام عن التطورات الرئيسية في هايتي منذ صدور تقريره السابق (S/2019/563). ويشدد بوجه خاص على الأزمة السياسية التي طال أمدها. ويسلط الضوء من بين أمور أخرى على تدني الإنتاج الزراعي وانعدام الأمن الغذائي والصعوبات المتزايدة التي تواجه الاقتصاد الوطني. وفي ذلك الصدد، نحن مجمعون على إدراك أن الأمر يستلزم بذل جهود كبيرة لبناء البنية التحتية الزراعية الأساسية وتعزيز التنمية الريفية وزيادة الإنتاج الزراعي وضمان الحصول على الغذاء، لا سيما للفئات الضعيفة من السكان. ويدرك رئيسنا تماماً الحالة السياسية الدقيقة في البلد وعواقبها الوخيمة على كل جانب من جوانب الحياة الوطنية، وما ينتج عن ذلك من حاجة إلى حوار شامل للجميع بحسن نية، وهو السبيل الوحيد لكي نتمكن من الخروج من الأزمة الحالية.

لقد رسم الأمين العام صورة مشجعة عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة والجهود التي تبذلها السلطات الهايتية في مجالات حقوق الإنسان والعدالة وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويشكّل الحد من العنف المجتمعي تحدياً رئيسياً. وتبذل الشرطة الوطنية الهايتية قصارى جهدها، ولكنها بحاجة إلى التدريب المتواصل والموارد والمعدات الكافية لحماية وخدمة جميع شرائح سكان هايتي. ويجب علينا إعادة بسط سلطة الدولة على وجه السرعة، دون صدامات أو سفك للدماء في المناطق التي وصفت للأسف بأنها خارجة على القانون.

وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الحالة الغذائية والإنسانية المتفاقمة، مُنوهاً بالجهود التي يبذلها الشركاء في المجال الإنساني والوكالات الإنمائية في دعم حكومة الهايتية. وأفاد أيضاً عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، مسلطاً الضوء على التحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بمكافحة العنف المجتمعي، وتعزيز المؤسسات العامة، وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز العدالة، ومكافحة الفساد، وإدارة السجون، وكفالة حقوق الإنسان، وإعداد الانتخابات والتخطيط للمرحلة الانتقالية.

ونرحّب بصفة خاصة بالتقدم الذي أشار إليه الأمين العام في سياق استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي. وفي هذا الصدد، نشجّع بقوة السيدة جوزيت شيران، المبعوثة الخاصة إلى هايتي، على إجراء الزيارة القطرية، التي كانت مقررة أصلاً من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، في أقرب وقت ممكن. ويأمل شعب وحكومة جمهورية هايتي في أن يتواصل الدعم المسؤول من جانب الأمم المتحدة في إطار المسار ٢ من النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي على النحو المخطط له بعد إغلاق البعثة مع المستوى الكافي من الموارد. وفي هذا الصدد، ننوّه بما أعرب عنه الأمين العام السابق بان كي – مون من أسف لا يُنسى ا في آخر خطاب يلقيه أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة لعام ٢٠١٦ (انظر A/71/PV.8) بشأن الأعمال البشعة من الاستغلال والعنف الجنسيين وإدخال الكوليرا إلى هايتي.

وسيُطلب من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي سيتولى مهام البعثة غداً، أن يبذل مساعيه الحميدة وأن يقدّم المشورة ويرفع الوعي السياسي. وسوف تركز الحكومة الهايتية باهتمام خاص على الأهداف الاستراتيجية الواردة في التقرير والمتصلة بالمهام المنوطة بالمكتب. وسنحسن صنعاً بالاعتراف بأن البعثة الجديدة ستبدأ عملياتها في سياق وطني يتميّز بوجود حالات طوارئ كبرى سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وإنسانية وبيئية، يزيد منها السخط المقلق للأغلبية الساحقة من السكان على المؤسسات العامة وانتشار مناخ من عدم الثقة.

إن المناقشات التي دارت في المجلس (انظر S/PV.8559) وقت اتخاذ القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي أنشأ المكتب المتكامل، قد سلّطت الضوء على أهمية التصرف بسرعة وحزم من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتلك الحالات الطارئة. وفي السنوات القليلة الماضية، أجرت العديد من بعثات الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقييماً مُقنعاً للتحديات الرئيسية التي تواجه البلد. وبالنيابة عن حكومة هايتي، أود أن أثني على العمل الاستثنائي الذي يقوم به الفريق الاستشاري المخصص برئاسة كندا. ونأمل أن يتعاون المكتب المتكامل بشكل وثيق مع الفريق الاستشاري. تلوح في الأفق اليوم، أكثر من أي وقت مضى، المشكلة الإنمائية الطويلة الأجل للبلد. وإنني على اقتناع بأن الأمم المتحدة يمكن أن تذهب إلى أبعد من ذلك في دعم الرؤية الوطنية لهايتي وأولوياتها.

وفي الختام، أود أن أنقل دعوة الرئيس جميع الهايتيين إلى الحوار والوحدة، التي قال فيها إنه ليس من قبيل الصدفة أننا ننتمي إلى نفس البلد، جمهورية هايتي الفريدة وغير القابلة للتجزئة. وقال إنه على الرغم من اللحظات المؤلمة والصعوبات في حياتنا اليومية، فنحن جميعاً لا نزال ملتزمين التزاماً راسخاً بالمثل العليا للآباء المؤسسين لاستقلالنا الوطني. لقد مرت شعوب كثيرة بأوقات عصيبة. وليس الأهم هو الكيفية التي تأثروا بها، بل الحكمة وروح التضحية والتواضع وروح الوحدة التي تبلورت من أجل رسم الطريق إلى غد أفضل. وتابع قائلاً إن من مسؤوليتن الأساسية، باعتبارنا الهايتيين في الداخل والخارج، التماس حلول سليمة ومستدامة معاً، من خلال الحوار الحقيقي، للمشاكل التي تقوّض الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لبلدنا، الذي كان ذات يوم لؤلؤة جزر الهند الغربية. مضيفاً أنه منوط بنا تحديد المسار والحفاظ عليه، لكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك دون دعم دولي ملائم ومعزز لتعبئة الموارد الكافية البالغة الأهمية لتنفيذ الأهداف التي من شأنها أن تساعدنا على إعادة بناء الثقة المتبادلة وكفالة الأمن والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل لبلدنا العزيزة هايتي.

واختتم كلامه بالإعراب عن الأمل في أن يتفهم شركاؤنا الدوليون الحاجة الملحّة إلى إحداث نقلة نوعية ودعم معزز. ويجب أن يتناسب الدعم الدولي مع الحقائق والاحتياجات الحقيقية للبلد وأن يحترم سيادة جمهورية هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة يول.

السيدة يول (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أشارك، بصفتي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة المتعلقة بهايتي، وهي مثال واضح على عمل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يكمل بعضه بعضاً.

ما برحت حالة هايتي مدرجة في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٩، وعلى نحو أساسي من خلال عمل الفريق الاستشاري المخصص بشأن هايتي الذي أنشئ رداً على طلب موجه من مجلس الأمن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، لتقديم

توصيات بشأن التنمية في الأجل الطويل. وقد شمل عمل الفرق التفاعل بين مجلس الأمن ورئيس الفريق الاستشاري المخصص، السفير مارك – أندري بلانشار ممثل كندا. وقدّم رئيس الفريق بصورة غير رسمية إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص وتوصياته عقب زيارة إلى واشنطن العاصمة وهايتي في وقت سابق من هذا العام. وفي رأينا أن هذه الإحاطات ممارسة مفيدة لتبادل المعلومات وينبغي أن تستمر، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير بلانشار على عمله الممتاز في هذا الصدد.

ومع ذلك ينبغي للتقرير الأخير الصادر عن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه (E/2019/80)، أن يدق ناقوس الخطر للمجتمع الدولي. فهو يبرز حقيقة أن هايتي لا تزال تتعرض لضغوط اقتصادية واجتماعية كبيرة، وأن لديها احتياجات إنسانية مستمرة، وأن هذه العوامل التي تعتبر عادة قضايا إنمائية محضة، هي السبب الجذري في الوضع الحالي من حالة عدم الاستقرار السياسي والحالة الأمنية المتدهورة. والأرقام غنية عن البيان، فهناك ٦٠ في المائة من سكان البلد يعيشون تحت خط الفقر؛ وأكثر من ٤٠ في المائة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتغذية؛ و ٢,٦ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الوقت الراهن وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهو ضعف عددهم في عام ٢٠١٨؛ و ٣٦ في المائة من الشباب عاطلين عن العمل؛ و ٨٥ في المائة من خريجي الجامعات يتركون هايتي بحثا عن فرص أفضل في أماكن أخرى.

إن الإحصاءات بشأن شباب هايتي تشكل مصدر قلق خاص. وسيكون الاستقرار معرضا للخطر إن تركت السياسات الاقتصادية ونقص الفرص التعليمية الشباب دون عمل. فالبطالة تجعل الشباب يشعر بالحرمان وعدم اليقين بشأن مستقبلهم، وهي الظروف التي، كما نعلم، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى وقوع الشباب فريسة في أيدي المنظمات الإجرامية والعصابات العنيفة.

وهايتي أيضا أحد البلدان الأكثر تأثرا بتغير المناخ. ويزيد ضعفها في مواجهة الكوارث الطبيعية تعقيدا كبيرا لهشاشة حالتها الاقتصادية والاجتماعية. وبينما نتكلم في هذه القاعة اليوم، تواجه هايتي عوامل مادية واجتماعية واقتصادية تلاقت لتشكل تهديدا لاستقرارها. وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنه لا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة. ومن أجل تحسين حياة شعب هايتي وكفالة استتباب السلام، فإننا بحاجة إلى بذل جهود كبيرة للحد من الفقر وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل الكريم، مع العمل أيضا على تنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره.

وأود أن أنتقل إلى مسألة العملية الانتقالية لوجود الأمم المتحدة في هايتي. إننا نرحب بقرار مجلس الأمن فيما يخص مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لكفالة التعاون بين جميع الكيانات السياسية والإنمائية والإنسانية والمالية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الآخرين المحليين والدوليين العاملين في هايتي. وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى وجود شراكة بين جميع الجهات المعنية من أجل التصدي بفعالية لمشاكل البلد. وينبغي لعملية تحويل وجود الأمم المتحدة في هايتي إلى تشكيلة أكثر توجها نحو التنمية ألا تؤدي إلى انخفاض مشاركة المجتمع الدولي. بل ينبغي أن تفضي إلى زيادة المشاركة. وينبغي أن نتعلم من التجارب الانتقالية السابقة وأن نزود فريق الأمم المتحدة القطري بالموارد الكافية والقدرة على القيام بعمله. وينبغي لنا أن نضاعف جهودنا المشتركة الرامية إلى دعم شعب هايتي وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في الأجل الطويل، وذلك بهدف تحويل هايتي إلى نموذج للعمليات الانتقالية المستقبلية التي تدعمها الأمم المتحدة في بيئات معقدة.

إن الحاجة إلى استمرار التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن واضحة. ويجب أن نعمل على كسر بؤر الانعزال التقليدية بين ركائز السلام والتنمية في الأمم المتحدة. عندئذ فقط يمكن أن تصبح جهودنا الجماعية أكثر اتساقا وفعالية وأن نتصدى للتحديات المترابطة التي تواجه هايتي. ونحن مدينون بذلك لشعبها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة في هذه المناقشة بشأن هايتي. فلطالما حظي الاتحاد الأوروبي بشرف المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بهذا البند. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام إليه البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته، والممثل الدائم لهايتي على بيانه.

ما برحت هايتي، منذ تموز/يوليه ٢٠١٨، تواجه أزمة عميقة متعددة الأبعاد على الصعيد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والأمني. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الحالة العامة في البلد، الذي يواجه تحديات رئيسية ملحة، حيث ما برح ينتظر منذ ما يقرب من سبعة أشهر التصديق على الحكومة الجديدة. وعلى الرغم من أن مواقف الأطراف السياسية الفاعلة أصبحت أكثر تشددا، فإن البلد ومؤسساته في حالة انهيار. وعلى الصعيد السياسي، بذلت المعارضة والمجتمع المدني ضغطا قويا منذ تموز/يوليه ٢٠١٨ في محاولة لإجبار الرئيس موييز على الاستقالة. وقد طالبت جهات فاعلة أخرى في المجال السياسي والمجتمع المدني وقطاع الأعمال بإجراء حوار وطني حقيقي، والذي لم يتم بعد للأسف بعد عدة محاولات فاشلة. وفي الأسابيع الأخيرة، توقف اقتصاد البلد وتدهورت الحالة الأمنية بدرجة كبيرة.

وقوبل الاقتراح الذي قدمه الرئيس مؤخرا بالتصدي للعنف السياسي من خلال الحوار بالرفض من جانب المتظاهرين الذين لم تعد لديهم ثقة في الحكومة التي فقدت مصداقيتها. ومنذ عدة أسابيع الآن، بات ظهور الرئيس في المناسبات العامة نادرا للغاية. ولم يكن للبيان الذي ألقاه في ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن الدعوة إلى إجراء حوار، واقتراحه بشأن كيفية حل الأزمة أي أثر إيجابي. وفي ضوء الفشل المتكرر لمحاولات السلطة التنفيذية لإجراء حوار، فقد بدأ الاتحاد الأوروبي منذ أوائل هذا العام بعقد اجتماعات مع عدة برلمانيين من كل من المعارضة المعتدلة والأكثر تشددا. وكان الهدف هو محاولة تحديد العقبات والتوقعات ونطاق المناقشة التي يمكن أن تقبل المعارضة المشاركة فيها من أجل كسر الجمود. كما شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في اجتماعات الفريق الأساسي المعني بهايتي، مع سفراء ألمانيا وإسبانيا وفرنسا.

وعلى نحو ما ورد في النقاط المرجعية لاستراتيجية الخروج التي حددتها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، فإن إجراء إصلاح توافقي واسع النطاق للنظام الانتخابي يشكل عنصرا أساسيا ليس لمنع حدوث المزيد من الأزمات المؤسسية فحسب، بل ولإعادة بناء علاقة قوية بين المسؤولين المنتخبين والناخبين، ومن ثم استعادة ثقة الناس. لقد أرجئت الانتخابات التي كان من المزمع إجراؤها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى أجل غير مسمى بسبب استمرار الإخفاق في وضع قانون انتخابي وميزانية وبسبب أجواء التوتر الحالي. وبدون إجراء الانتخابات، تنتهي ولاية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وجميع أعضاء مجلس النواب وجميع المسؤولين المنتخبين على المستوى المحلي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا مخلصا

لجمهورية هايتي وعاقد العزم على دعم البلد في هذه الفترة من الأزمة العميقة، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره ودعمه للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في دعم تطوير الشرطة الوطنية الهايتية ونظام العدالة وسيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. فأي دولة قائمة على سيادة القانون وتأمل في أن يكون لديها الحد الأدنى من الفعالية في التمسك بالقانون تحتاج إلى نظام فعال لإنفاذ القانون يحترم حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، خلال ١٥ عاما من وجود الأمم المتحدة في هايتي – من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أولا، ثم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي – تم تكريس قدر كبير من الاهتمام لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية وتدريبها. وعلى الرغم من أنها تشكل إحدى المؤسسات القليلة المستقرة المتبقية في خضم أزمة مؤسسية واسعة النطاق، فإن حجم القوة – ١٥ ٠٠٠ فرد يخدمون ١١ مليون نسمة، بعبارة أخرى هو عدد يقل ثلاث مرات على الأقل عنه في أوروبا – فإن معداتها وقدرتها على التدخل لا تزال غير كافية بالمرة. ومما يثير القلق بشكل خاص استمرار عجز الشرطة الوطنية الهايتية والسلطات الوطنية عن السيطرة على عنف العصابات، وسط مزاعم بالتواطؤ وأوجه القصور الأخرى. ولذلك فإننا نعتبر أنه من الضروري استكمال الأعمال الخاصة بتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها مهنيا مع الحفاظ على استقلاليتها وحيادها السياسي.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل التأكيد على أهمية إصلاح وتعزيز نظام العدالة والسجون، وكذلك دعم حقوق الإنسان. يراقب الاتحاد الأوروبي المتابعة القانونية لأعمال العنف الشديد التي وقعت في لا سالين العام الماضي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد تقدير الاتحاد الأوروبي لما قدمته بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من إسهام في الأمن ومنع نشوب الصراع وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. والآن يكمن التحدي الحقيقي في نقص موارد الشرطة الوطنية الهايتية. من الضروري إعداد الشرطة والنظام القضائي الهايتي وتجهيزهما للاضطلاع بجميع المهام التي تضطلع بها حاليا بعثة الأمم المتحدة. ومن المهم أن يكون لدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ما يلزم من موظفين وموارد لمساعدة الحكومة على مواجهة القضايا الأمنية المتعددة، بما في ذلك إمكانية مراجعة ولايته إذا استمرت الحالة في التدهور.

وجنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، سيدعم الاتحاد الأوروبي هذا البلد في جهوده لضمان مستقبل أفضل للسلام والديمقراطية والاستقرار والرفاه لجميع سكان هايتي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.